



مَجَلَّةُ فَضِيلِيَّةِ مُحْكَمَةِ

تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْكِرْبَلَائِيِّ

مُجَازَةً مِنْ وَرَاةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَالبُّحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةً لِأَعْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث كربلاء

السنة السابعة/ المجلد السابع/ العددان الثالث والرابع (٢٥-٢٦)

شهر ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/ كانون الأول ٢٠٢٠م

تراث كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No: "معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لبحر الارهاب" الرقم: ت ٤ / ٩٨١٤
Date: "معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لبحر الارهاب" التاريخ: ٢٠١٤/١٠/٢٧

"معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لبحر الارهاب"

العتبة العباسية المقدسة

م / مجلة تراث كربلاء

تحية طيبة..

استنادا الى الية اعتماد المجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات الدولة ، وبناءً على توافر شروط اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية في "مجلة تراث كربلاء" المختصة بالدراسات والبحوث الخاصة بمدينة كربلاء الصادرة عن عتبتكم المقدسة تقرر اعتمادها كمجلة علمية محكمة ومعتمدة للنشر العلمي والترقية العلمية .

...مع التقدير

أ.د. **حسان حميد عبد المجيد**
المدير العام لدائرة البحث والتطوير وكالة
٢٠١٤/١٠/٢٧

وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي

نسخة منه الى:

- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والنشر والترجمة
- الصادرة

www.rddiraq.com
Email: scientificdep@rddiraq.com



ملف العدد :

الشيخ تقي الدين إبراهيم الكفعمي (ت ٩٠٥هـ.)

- أبحاث صرفيّة ونحويّة في صفوة الصّفات في شرح دعاء السّمات للشيخ الكفعمي رحمته (ت ٩٠٥هـ.) قراءة في المباني والمعاني من البنية إلى التّركيب
- التّكوثر الدلاليّ للكلمة القرآنيّة في صفوة الصّفات في شرح دعاء السّمات للكفعمي (ت ٩٠٥هـ.)
- دراسة الوظيفة الانفعاليّة والإفهاميّة والمرجعيّة في القصيدة المدحيّة للكفعمي في ضوء النظرية النقديّة- اللسانيّة لجاكوبسون
- مختصر فهرس منتج الدين للكفعمي دراسة وتحقيق



أبحاث صرفية ونحوية في صفوة الصفات

في شرح دعاء السمات

للشيخ الكفعمي (رحمه الله) (ت ٩٠٥هـ)

قراءة في المباني والمعاني

من البنية إلى التركيب

Morphological and Syntactic Issues in

“Safwat Al-Sifat fi Sharh Dua’ Al-Simat”

For Sheikh Al-Kaf’ami (Died 905 hijri):

A Reading in Forms and Meanings

أ.م.د. عماد جبار كاظم

جامعة واسط - كلية التربية للعلوم الإنسانية

Asst. Prof. Dr. Imad Jabbar Kadhim

College of Education for Human Sciences

University of Wasit



الملخص:

ترتقي المستويات اللغوية سلميَّاتٍ ينعقد عليها توصيف عوالم من المبنى والمعنى والدلالة، تبدأ من الجزء في بنيةٍ إلى الكلِّ في تركيب، تضبطها قواعد ومبادئ يستند إليها الوصف والتحليل الصرْفِيّ النَّحْوِيّ؛ ليحكم بدوره النَّهائِيّ حين النَّظر على استقامة النَّصِّ أو الإحالة، وهي معايير تؤسِّس لنفسها نظماً خاصَّةً تندرج تحت النَّظام اللُّغويّ العام، لا يكون لوصفه سمةٌ إلا بها في جدلٍ دائر، قد أخذ معياره اللُّسانيّ من الكلام، ليكون حكماً عليه يُردُّ إليه حين الإحالة، ويُقاس عليه عند الاقتراح والبناء للأصالة.

وقد استند الشَّيخ الكفعميُّ رحمته إلى أُسس لغويَّة: صرفيَّة ونحويَّة في شرحه لـ(دعاء السَّمات) جعل النَّصَّ الدُّعائيّ فيها محورَ حركتها ونشاطها المعرفيِّ المرجعيِّ، ليكشف بها عن مبانٍ ومعانٍ، ساق النَّصَّ عليها علاماته وعلاقاته في نسيجٍ خاصٍّ، مكوّناً منهاً تستقي منه اللُّغة خصائصها وسماتها، وتنعقد عليه مبادئها وقوانينها.

الكلمات المفتاحية: صفوة الصفات، دعاء السمات، الكفعميِّ، المباني والمعاني، أبحاث صرفية ونحوية.

Abstract

Linguistic levels are hierarchically built and co-built to justify several worlds of forms, meanings, and functions, starting with the ‘part’ in form to the ‘whole’ in structure, and patterned due to rules and principles that facilitate morpho-syntactic description. Then, these are utilized when deciding upon the textuality of a text with its linguistic co-reference, which is still disputable in terms of speech authority.

Sheikh Al-Kaf’ami exploits ‘Dua’ Al-Simat’ on morpho-syntactic bases in his attempt to discover the forms, meanings, and functions in the context of this supplication, depending on the co-relations and signs encompassed in the text under study.

Key Words: Safwat Al-Sifat, Dua’ Al-Simat, Al-Kaf’ami, Forms and Meanings, Morphological and Syntactic Issues.

المقدمة

الحمدُ لله الأوَّل قبل الإنشاء، والآخر بعد فناء الأشياء، والصَّلَاة والسَّلَام على سيِّدنا محمد وآله الطَّاهرين النَّجباء.

أما بعد،...

فتجري اللُّغة على نظم خاصَّة، تقوم مساراتها سلسلة عقديَّة اتفريقيَّة تفترض جدلاً انسابات، ثُمَّ تُعقَلن في مبادئ وضوابط وقواعد تمثِّل لها معايير وقواعد في التَّوجيه والتَّفسير؛ لردِّ الشَّارد والنَّادر والشَّاذ إلى مقاييسها على مستوى البنية والتَّركيب والدَّلالة، حتَّى عُدَّت هذه المقاييس اللُّغة نفسها؛ بوصفها جهازاً مفاهيمياً تعود هي إليه نفسها حين الاختلاف؛ لتصحيح ما انحرف منها، وتردّه إلى الاستقامة والصَّواب.

ولا شكَّ في أنَّ اعتماد هذه النُّظم؛ بوصفها مقدِّمات في تحليل الحدث اللُّغويِّ، سواء أكان جملة أم نصًّا يكشف عن مجالين: الأوَّل: قدرة الدَّات الشَّارحة، بما يجوزه من ثقافة ويمتلكه من مرجعيَّات لغويَّة صرفيَّة ونحويَّة، والثاني: قيمة النصِّ المشرَّح الَّذي يتكوَّن بها، في دائرة الإرسال، وكلُّ منهما يتفاعل مع الآخر في قراءة النصِّ ورصد ما فيه من دلالات قطعيَّة، أو احتماليَّة.

وقد بدا لي وأنا أتصفِّح كتاب «صفوة الصِّفات في شرح دعاء السَّمات» للشيخ الكفعميِّ إبراهيم بن علي بن الحسن (ت ٩٠٥هـ)، (رحمهم الله)، كيف أنَّه كان يعتمد على جملة من المرجعيَّات اللُّغويَّة الصِّرفيَّة والنحويَّة، فعقدت نيتي بعزم على تقديم قراءة لرصد ما كان يستند إليه من تلك المعايير والمفاهيم الإجرائيَّة في التَّوضيح والشَّرح والتَّفسير، ورسمتُ لهذه القراءة طريقة نظر في

مبحثين، وخاتمة: الأول منهما في المباني الصرفية، والمبحث الثاني في المعاني النحوية، أمّا الخاتمة، فقد وضعت فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها مبادئ التحليل، والنظر والمقاربات.

هذا، والله تعالى أسأل أن يوفقني إلى الصواب والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

توطئة في ثقافة المنهج والإجراء

أولاً: جدلية العلاقة بين المباني والمعاني

لم تكن منظومة العلوم اللغوية تنزع إلى الأفراد والاختصاص دراسةً موضوعيةً إجرائيةً، إلا وكانت مطرزةً بمستوى من الاحتراز في التّقييد والضّبط؛ لإدراك حلقات سلسلة الظاهرة اللغوية: النّصّ، وبيان أنّها منظومة متكاملة في مستوياتها تتداخل فيها المفاهيم والإجراءات، وقد بدا هذا التّوصيف الشّموليّ فيها واضحاً، فقراءة مقدّمات كتبهم^(١)، لا تنفكُ تشعّر، لتكون منهجيةً تفاعليّةً وتعاضديّةً في الوصف والتّحليل والإعراب، فالمدوّنة النّحويّة الأولى مثلاً، قائمة على توصيف مقدّمات أصوليّة منها صرفيّة، تؤسّس لمبان، تردف المجال النّحويّ، لإنشاء علاقات وصناعة أبواب بفصائل وقيود وشروط؛ للاحتراز، منع التّداخل المفاهيميّ في الحدود؛ إدراك التّكامل الوظيفي والاستعماليّ؛ لأنّه أعني: المستوى النّحويّ يمثّل العقل النّظميّ الذي تسلسل فيه المباني؛ لتوثيق القواعد في التّراكيب والمعاني والمقاصد.

ولعلّ هذا الإجراء يمثّل مستوى من المعرفة التّراكميّة، والإدراك العالي للحاجة إلى قانون بمنهج كمقدّمة وشريعة لمدار كُليّ أعمّ وأكبر في التّوصيف اللّغويّ، وهو ما نجده ماثلاً عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مثلاً عندما عقد عنوان «علم التّصريف والحاجة إليه»، قال: «هذا القبيل من العلم أعني: التّصريف يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربيّة، وبه تُعرّف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللّغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك

إلا من طريق التصريف؛...»^(٢).

ليأتي، من بعد، على بيان علاقة كل مستوى من هذه المستويات: «التصريف والاشتقاق والنحو واللغة»، في قول: «ينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً، واتصلاً شديداً؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى،... وكذلك الاشتقاق أيضاً، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي، فتقول: «ضرب»، ثم تشتق منه المضارع، فتقول: «يضرب»، ثم تقول في اسم الفاعل: «ضارب»، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة... فمن هاهنا تقارباً واشتباكاً، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره،... فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة،...»^(٣).

وهو إجراء اتخذ سياقه سنة في الرسوم الصرفية والنحوية من تقديم معرفة تجريدية بالأحكام الخاصة بالكلم، تتبعها معرفة أخرى بالأحكام المؤتلفة منها. ولهذا نجد ابن عصفور (٦٦٩هـ)، في «ذكر تبين أحكام الكلم»، يقول: «اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها،... وأحكام في تركيبها وهي نوعان: إعرابية، وغير إعرابية»^(٤).

ومثله ما قاله أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في مقدمة «الارتشاف»، مع كيفية حصره «في جملتين: الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب. والثانية: في أحكامها حال التركيب». ثم قال: «وربما انجر بعض من أحكام هذه مع أحكام أخرى،...»^(٥).

وقد تبدو من هذا المنجز قيمٌ منهجيّةٌ انسحبت فاعليتها إلى قراءات نقدية في فكر الدرس اللساني الحديث، ليشتمل بدوره على أنظمة في حدود النظام اللغوي، ويكون الوصف فيه منطلقاً بمستويات من المبنى الداعم إلى المعنى التاليفي، في النظامين: الصرفي والنحوي^(٦)، والغرض في كلٍّ هو تحليل النَّصِّ واعرابه^(٧).

ثانياً: المنهج الصرفي والنحوي عند الشيخ الكفعمي

بدهي القول: إن كتاب «صفوة الصفات»، ليس كتاباً صرفياً أو نحويّاً، وإنما هو شرح لـ «دعاء السمات»، انتهج فيه الشيخ الكفعمي رحمته جملة من المرجعيّات، منها: الصرفيّة والنحويّة موضوع الدرس؛ لتكشف مبانيه، وتبين معانيه، وتوضّح أساليبه. وعلى الرغم من ذلك يمكن لنا أن نجلي استراتيجيّة الوصف الصرفي والنحوي عند الشيخ الكفعمي كعمد في الشرح، أو مستند في البيان والإيضاح والتحليل النصّي، بثلة من الإجراءات، منها: توثيق المباني والمعاني بشاهد قرآني، أو حديثي، أو فني شعري، وهو إجراء اعتاد عليه رحمته في مجمل الشرح، ومنها: الاحتكام إلى المعنى والدلالة. ومنها: الاستناد إلى نظرية الأصل والفرع، والقياس على المتقدّم في المباني. ومنها: لمح الأصل. ومنها: ما نقله من أقوال وآراء عن علماء العربيّة وما اعتمد عليه من المصادر، مثل: سيبويه، والأخفش، وابن قتيبة، والفراء، والأصمعي، والأزهري، والحري، وغيرهم، ممّا سنذكره في تمام رصده، ومنهجه في النقل والاعتماد.

وللبیان مبدأً نذكر بعضاً ممّا نحن فيه على نحو ما يأتي:

ففي الاحتكام إلى نظرية الأصل والفرع ما نجده في كلام له رحمته في شرح: «قوله: (وَجَعَلَتِ الشَّمْسُ ضِيَاءً، وَخَلَقَتْ بِهَا الْقَمَرَ وَجَعَلَتِ الْقَمَرَ نُورًا)». قال:

«القمران: الشمس والقمر. إن قلت: وزن قمر على فعل والشمس على فعل وساكن العين أخف من متحركها، فلم غلب الثقل على الخفيف؟ قلت: إن القمر مذكر والشمس مؤنثة، وإذا اجتمعا غلب المذكر المؤنث؛ لأن المذكر هو الأصل، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٨) ذكر لأنه أراد أباه وخالته»^(٩).

وكذلك اعتماده على ما قاله **رحمته**: «قال الحريري في درة الغواص: والأصل في مباني الأفاعيل ملاحظة المعاني التي تتميز باختلاف صيغ الأمثلة...»^(١٠).

وفي البناء والتوجيه على قاعدة، مثلاً، قال **رحمته**: «قال ابن قتيبة: إذا توالى الضمتان في حرف كان لك أن تخفف وتثقل مثل: رُسل، ورُسل. قلت: وكذا فُعل وفُعل، وشُغل وشُغل، وسُحب وسُحب، وعُسر وعُسر، ويسر ويسر. وبهم ونحوها فيما جاء على فُعل وفُعل»^(١١).

وفي ملح الأصل قوله **رحمته**: «لإجرائه مجرى المصدر»^(١٢).

وفي مرجعيّات أخرى في التّبيه على خطأ في الاشتقاق، قال: «في كتاب الحماسة: قال ابن عباس إنما سمي آدم **عليه السلام** إنساناً؛ لأنه عهد إليه، فنسي، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ﴾^(١٣)، واحتذى أبو تمام قول ابن عباس، فقال:

لا تنسينّ تلك العهود فإنما سميت إنساناً لأنك ناسي

قلت: في كتاب كيمياء الإشراق أنكر ذلك، وقال: إن في طبيعة الإنسان المؤانسة مع بني نوعه، ولذلك سمي إنساناً، ومن قال: «سميت إنساناً لأنك ناسي» ظنّ أنه مشتق من النسيان، فقد أخطأ. وفي سرائر ابن إدريس: الإنسان جنس يقع على الذكر والأنثى، بغير خلاف، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي

خُسرٍ﴾^(١٤)، ولم يرد تعالى الذكور من دون الإناث»^(١٥).

كلّ هذه الإجراءات إنّما هي مجالات من شريعة اتّخذ منها الشّيخ الكفعميّ رحمته سلوكًا ومنهجًا في التّشريح والتّوضيح، سواء النّصّ الدّعائيّ، أم للنّصوص التي تساند إيضاح النّصّ الدّعائيّ، وهي النّصوص الدّينيّة، أو الفنّيّة.

السنة السابعة/المجلد السابع/العدد الثالث والرابع (٢٥-٢٦)
شهر ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/كانون الأول ٢٠٢٠م

المبحث الأول في المباني الصرفية

والميزان الصرفي

يكن في الميزان الصرفي مستوى عالٍ في النظر والتجريد المعرفي؛ إذ يمثل أعني: الميزان الصرفي، برامج تخطيطية لبنية الكلم العربية، ومقاييس لأحكامها وبيان أصولها، وما فيها من زوائد، ثم تصنيفها الراسي الصرفي، وتحولاتها التصريفية. ولقد اعتمد الشيخ الكفعمي رحمته كثيراً في شرح النص على أصول هذه المقاييس الإجرائية، في رصد مباني الأسماء والأفعال وبيانها، وذلك على نحو ما يأتي:

وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ

فَعَلَ وَفَعُلَ: قال رحمته: «وزن قَمَرَ على فَعَلَ، والشَّمْسُ على فَعَلَ...»^(١٦).

فَعُلَ: قال رحمته: «رجل عَدَلُ، وقوم عَدَلُ وعُدُولُ، أيضاً، وامرأة عَدَلُ، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث»^(١٧).

فُعِلَ وَفُعُلَ: قال رحمته: «قال ابن قتيبة: إذا توالى الضمتان في حرف كان لك أن تخفّف وتثقل مثل: رُسل، ورُسل. قلت: وكذا فُعِلَ وفُعِلَ، وشُغِلَ وشُغِلَ، وسُحِبَ وسُحِبَ، وعُسِرَ وعُسِرَ، ويُسِرَ ويُسِرَ. وبهم وبهم، ونحوها فيما جاء على فُعِلَ وفُعِلَ»^(١٨).

فَعَلَ وَفُعِلَ: قال رحمته: «قال ابن قتيبة في أدبه: الضَّرّ والضَّرّ لغتان، وكذا سَمَ الخياط وسُمُّه، وسَمَ الحية وسُمُّها، وعَقَرَ الدَّارَ، وعَقَرُها، والسَّحَرُ والسَّحَرُ

للرَّثَةِ، وَالضَّعْفُ وَالضُّعْفُ، وَسَامَهُ الْحَسْفُ وَالْحُسْفُ، وَالْمَدَقُّ الَّذِي بَلَغَتْ بِهِ،
وَالشَّهْدُ وَالشُّهْدُ الْعَسَلُ فِي شِمَعِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ عَلَى فَعَلَ وَفُعِلَ» (١٩).

فَعُولٌ: قال **ج:** «وَكُلُّ اسْمٍ عَلَى فَعُولٍ مَفْتُوحِ الْأَوَّلِ إِلَّا سُبُوحٌ قُدُّوسٌ زُرُوعٌ،
فَإِنَّ الضَّمَّ فِيهَا أَكْثَرُ» (٢٠).

فَعَلَاءٌ: قال **ج:** «قال ابن خالويه، في كتاب» ليس في كلام العرب صيغة على
فَعَلَاءٍ، إِلَّا طَوْرٌ سَيِّئَاءٌ» (٢١).

فُعْلَانٌ: قال **ج:** في «سُلْطَانٌ» من قوله: (وَيَسُلْطَانِكَ الَّذِي عُرِفَتْ لَكَ بِهِ
الْغُلْبَةُ دَهْرَ الدُّهُورِ). وَالسُّلْطَانُ: مَاخُودٌ مِنَ السَّلْطَةِ، وَهِيَ الْقَهْرُ، وَهُوَ فُعْلَانٌ
يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ وَيُجْمَعُ. وَالسُّلْطَانُ أَيضًا: الْحُجَّةُ وَالْبِرْهَانُ، وَهُوَ الْمَعْنَى هُنَا، وَلَا
يُجْمَعُ؛ لِإِجْرَائِهِ مَجْرَى الْمَصْدَرِ» (٢٢).

وَمَعَانِي الْأَبْنِيَةِ

لِلْأَبْنِيَةِ مَعَانٍ تَرشِدُ إِلَيْهَا بِنِيَةِ التَّجْرِيدِ وَأَصُولِ الْهَيَاةِ، وَقَدْ تَتَحَقَّقُ مَعَانٍ
أُخْرٍ بِالزِّيَادَةِ (٢٣)، فَضَلًّا عَنْ ذَاتِهَا، فَهِيَ بَيْنَ ذَاتٍ مَجْرَدَةٍ تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى عَامٍ
يَتَحَدَّدُ بِالنَّظْمِ، وَزِيَادَةٍ تَدَلُّ عَلَى مَعَانٍ أُخْرٍ، مَرصُودَةٌ فِي تَوْظِيْفِهَا السِّيَاقِيَّ، وَلَقَدْ
لَاحَظَ الشَّيْخُ الْكُفَعْمِيُّ أَنَّ لِتِلْكَ الْمَبَانِي مَعَانِيًّا مُتَعَدِّدَةً، إِذْ رَصَدَ مِنْهَا مَا يَأْتِي:

فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ: فِي «قَوْلِهِ: (الَّذِي إِذَا دُعِيَتْ بِهِ عَلَى مَغَالِقِ أَبْوَابِ السَّمَاءِ لِلْفَتْحِ
بِالرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ، وَإِذَا دُعِيَتْ بِهِ عَلَى مَضَائِقِ أَبْوَابِ الْأَرْضِ لِلْفَرَجِ انْفَرَجَتْ)».

قال **ج:** «الإغلاق مصدر أغلق الباب، ومن يغلق، والغلق بالسكون
اسم فيه... وأغلقت الباب لا غلقته، قال الجوهري: إلا في لغة رديّة متروكة.
قلت: الأقسام هنا ثلاثة: الأول: ما يجوز فيه فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ باتفاق المعنى،

مثل: هديت وأهديت، لاق (٢٤) الدواة وألاقها، ضاء القمر وأضاء، وأمثلة ذلك كثيرة ذكر ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب في هذا المعنى ما يستغرق بياض القائمة. الثاني: ما يجوز في أفعل حسب، مثل: أغلقت الباب وأقفلته وأعدت العسل، وأغليت الماء، لا غلقت، وقفلت وعقدت وغليت. ذكره ابن الجوزي في تقويه (٢٥)، قال: ومن ذلك مَشَيْتُ حتى أعييتُ لا عييت، وإنَّها يقال: عييت فيما يلتبس عليك فلا يدري ما وجهه. الثالث: ما يجوز فيه فعلت حسب، مثل: سقيتُ أمَّا وأسقيت فبمعنى أشرفت، وسقيت لا أسقيت إلا أن تريد تسقي الأرض، قال الجوهري: تقول: سقيته لسقيه وأسقيت لأرضه. وفي الدعاء: (وأمرضت وشفيت، وأطعمت وسقيت) (٢٦).

أَفْعَلٌ، وَفَعَّلَ: ثُمَّ قَالَ **جَوَلَّ:** «وتأتي فَعَّلْتُ وقفلتُ بمعنى أفعلتُ، إذا أردت تكثير العمل والمبالغة، مثل: أغلقت، وغلَّقتُ، وأقفلتُ وقفلتُ، وأقفل الباب، وقفل الأبواب، مثل: أغلق، وغلَّق» (٢٧).

فَعَلَ وَفَعَّلَ: قَالَ **جَوَلَّ:** فِي: «قوله: (وَيَوْمَ فَرَّقْتَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ)»: «قال المطرزي: يُقال: «فرق بين الشئيين وفرق بين الأشياء، وقال الأزهري: يُقال: فرقت بين الكلام أفرق بالضم والتخفيف، وفرقت بين الأجسام أفرق بالكسر والتشديد. قال: وقول النبي **عليه السلام**: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» بالأبدان؛ لأنه يُقال: فرقت بينهما فتفرقا. قال المطرزي: ومن هذا ذكر الخطابي أن الافتراق بالكلام والتفرق بالأجسام؛ لأنه يُقال: فرقتُه فافترق، وفرقتُه فتفرَّق» (٢٨).

فَعَلانَ وَفَعَّلانَ: قَالَ **جَوَلَّ:** فِي «قوله: (جربانها) هو بنصب الراء، وإسكانها وهم: قال الشيخ عبد الواحد بن زكريا في باب تصريفه: فَعَلانَ: يجيء في التحرك والفلق، نحو النزوان والقفران والخذلان، والغليان والغيبان والخطران. وفي

أدب الكاتب: أن كل اسم على فعّالان فمعناه الحركة والاضطراب، نحو ضربان والغليان ومثله كتب وقد شدّ فيه شيء فقالوا لموات الأرض: الموّتان والميّلان، مصدر في عنقه مَيّل، وهو بالتحريك ما كان خلقه وليس هما من الحركة في شيء». ثم قال الشيخ رحمته: «وأما فعّالان فيأتي كثيراً في الجوع والعطش، وما قاربهما مثل: عطشان، وغرثان، وعلهان، لشديد الجوع والحرص على الطّعام» (٢٩).

التداخل الدلالي بين المباني

قد تتوارد بعض الصّبيغ، فتقع إحداها محلّ أخرى؛ والغرض تشخيص ما في الحضور من مبني، لمعنى مقصود ما في الغياب في مبني آخر، ولقد لاحظ الشيخ الكفعمي رحمته ذلك التّوظيف على نحو ما يأتي:

فَعَلَ بمعنى مَفْعُول، في: (وَيُنُورُ وَجْهَكَ الَّذِي تَجَلَّيْتِ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا). قال رحمته: «معنى: (فجعلته دكًّا) أي مذكوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول» (٣٠).

فَعَلَ بمعنى أَفْعَلَ، قال رحمته: «التَّنُورُ: مصدر نَوَّرَ الصَّبْحَ، بمعنى أثار، أي: أضاء» (٣١).

أَفْعَلَ بمعنى فَيَعِلُ، قال رحمته: «وأنا الشّيء وأنا نار واستنار، ونور إذا وضح. وفي صفته عليه السلام: «أنور المتجرّد» والعرب تقول للحسن المشرق اللون: أنور، معناه إذا تجرّد من ثيابه كان أنور ملاء العين. وأراد بالأنور النّير فوضع أَفْعَلَ في موضع [فَيَعِلُ] (٣٢)، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (٣٣). أي: هيّن عليه» (٣٤).

فَعَلَ مصدر أقيم مقام الأصل، قال رحمته: «العدّل: من أسأئه تعالى، أي: ذو عدل، وهو مصدر أقيم مقام الأصل ووصف به تعالى للمبالغة لكثرة عدله.

والعدل: هو الذي لا يجور في الحكم» (٣٥).

وأبينة المصادر

يُتَّصَفُ مفهوم المصدر في المدونة الصرفية^(٣٦)، بكونه حدثاً مجرداً من الأشخاص والزمان والمكان، وهو بهذا يختلف عن الفعل، لأنَّ الأخير يُقرن بزمن، مع نظرة اختلاف بين علماء العربية، في أيهما يُؤخذ من الآخر بالاشتقاق، فالبصريُّون على أنَّ المصدر أصل، والفعل مشتقُّ منه، أمَّا الكوفيُّون، فعلى أنَّ الفعل أصل المشتقات وليس الاسم، ولكلُّ منهما أدلته الخاصَّة (٣٧).

وقد يبدو من قراءة المحدثين إجراء لأصل آخر، يخالف كلاً من مذهب البصريين والكوفيين، وهو «أنَّ المادَّة من الصَّوامت هي أصل الاشتقاق، وهي التي يشتقُّ منها المصدر والفعل، بأنواعه وسائر المشتقات...» (٣٨). وعلى أيِّ، فهو، أعني: المصدر، على ثلاثة أنواع: قياسيُّ أصليُّ صريح، وسماعي، وصناعي، وعلى توصيفه «مصدر المرة» تارةً، و«مصدر الهياة» في أخرى، ولكلِّ من هذه الأنواع أوزان وهيئات قياسيةَّة وسماعيَّة مخصوصة (٣٩).

وفي «صفوة الصفات» يجري توصيف المصدر بنحو إجرائيِّ يقيم عليه الشَّيخ الكفعميِّ خطوات في شرح النَّصِّ الدُّعائيِّ وتوضيحه على نحو ما يأتي: في «قوله: (وَيُنَوِّرُ وَجْهَكَ الَّذِي تَجَلَّيْتِ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا)».

قال **رحمته**: «معنى: (فَجَعَلْتَهُ دَكًّا)، أي: مَدَكُوگًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول» (٤٠).

وفي «قوله: (وَأَمَّا بِهٍ وَلَمْ نَرَهُ صِدْقًا وَعَدْلًا)».

قال **جولنه**: «العَدْل: من أسماه تَعَالَى، أي: ذو عدل، وهو مصدر...»^(٤١). ولذلك قال **جولنه** في توصيفه الاستعمالي العمومي: «رجل عَدْل، وقوم عَدْل وعدول، أيضًا، وامرأة عَدْل، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث»^(٤٢).
وفي «قوله»: (... وَجَعَلَتِ الْقَمَرَ نُورًا)».

قال **جولنه**: «التَّنَوُّز: مصدر نَوَّرَ الصُّبْح، بمعنى: أثار، أي: أضاء»^(٤٣). ولعلّه تنوير؛ لأنّ زنة فَعَّل، مصدره تفعيل، نَوَّرَ تنوير. أمّا تنوُّر، فهو اسم للمصدر.
وفي «قوله»: (الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ عَلَى مَغَالِقِ أَبْوَابِ السَّمَاءِ لِفَتْحِ الرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ،...)

قال **جولنه**: «الإغلاق مصدر أغلق الباب، ومن يغلق، والغلق اسم فيه...»^(٤٤).
قال **جولنه** في «قوله»: (جربانها)... في أدب الكاتب: أن كلّ اسم على فَعْلان فمعناه الحركة والاضطراب، نحو: صَرَبان والغَلَيان ومثله كتب وقد شدّ فيه بشيء، فقالوا لموات الأرض: المَوْتان والمَيَلان، مصدر في عنقه مَيَل، وهو بالتحريك ما كان خلقه وليس هما من الحركة في شيء...»^(٤٥).

قال **جولنه**: في «قوله»: (وَيَسْئَلُانِكَ الَّذِي عَرِفْتَ لَكَ بِهِ الْعَلْبَةَ دَهْرَ الدُّهُورِ)...
السُّلْطَان: مأخوذ من السَّلَاطَة، وهي القهر، وهو فَعْلان... والسُّلْطَان أيضًا: الحُجَّة والبرهان، وهو المعنى هنا، ولا يُجمع؛ لإجرائه مجرى المصدر»^(٤٦).

وَالْأَسْمَاءُ - الْمَشْتَقَات

تشكّل العلاقة بين التصريف والاشتقاق كما تقدّم بنا، جدليّة بين اللُّغة والقانون، فإذا كان الاشتقاق يمثّل الحركة الحيّة الدائمة للغة، إذ يعمل على توليد مفرداتها، وتكثير كلماتها، لتلبي أدقّ متطلبات التعبير الفنيّ، فإنّ

التصريف يمثل نظامها الذي يجعل هذه الكلمات في أوزان وقوالب خاصة مخصوصة، نحن إذن أمام ظاهرتين متعاكستين، بتوصيف الصّرفيين واللّغويين، وهما على تعاكسهما متداخلتان، ومتكاملتان، إحداهما تنتج، والأخرى تنظّم. ومعنى تعاكسهما أنّ الاشتقاق يكثر والتصريف يقلل. وأتّهما معاً يعودان على اللّغة والعربية بالإثراء والغنى، ويهبانها القدرة على التّطور والنّظّم^(٤٧).

لقد مثّلت المدوّنة الصّرفيّة في تقسيمها للأسماء بحسب حيثياتها وعيّا عميقاً جدّاً بدوائر التّجريد العالي الذي يتقوم عليه المنطق اللّغويّ، سواء أعلى مستوى البنية نفسها وعلاقتها الداخليّة الذاتيّة، أم غيرها حين الارتباط والعقد والتّركيب النّحويّ، ومن هذه التّقسيمات: الجامد والمشتقّ. وإذا كان الجامد منها يمثّل: ١- الذّوات. ٢- المعاني^(٤٨) والاختصاص، فإنّ المشتقّ في الدّرس الصّرفيّ واللّغويّ، له حظّ وافر أكثر من أخيه؛ لما فيه من طاقة تعبيرية وإثراء دلاليّ، حين تمثّلت مقولاته في مفهوم يوافق مداه اللّغويّ: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنّى ومادّة أصليّة، وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة؛ كضاربٍ من صرّب، وحذرٍ من حذر»^(٤٩). ولهذا هيّ الصّرفيون على توصيفه صوراً ومباني ألفت أبواب المشتقات، نحو: اسم الفاعل، وصيغ مبالغته، واسم المفعول، والصّفة المشبهة، واسم التّفصيل في مسمّى: الصّفات التي تشبه الفعل، وسواها ممّا ليس كذلك، كاسمي: الزّمان والمكان، والآلة وغيرها، ولكلّ منها خصائص وإجراءات، وشروط ومتعيّنات.

ولأنّ مجال البحث في حدود توصيف إجراءات الشّيخ الكفعمي في «صفوة الصّفات»، لذلك سنقتصر على ما وجدناه منها في حدود الرّصد والتّعيين

المرجعِيّ لهذه الأسماء المشتقة التي كان يستند إليها **رحمته**، في الوصف والتّحليل الصّرفيّ.

بناء اسم الفاعل:

وهو وصف مشتقّ يدلّ على المعنى المجرّد الحادث، وصاحبه، مقياسًا من فعل ثلاثيّ على زنة «فاعل»، في شروط معيّنة كثيرة داخلية في المفهوم، في: ١- المعنى المجرّد «المصدر». ٢- فاعله. وخارجيّة في المقاييس؛ للدلالة على الحدوث والتّجدّد، مع احتمال الكثرة والقِلّة، والقوة في التّوكيد والضعف، بلا قطع، إلا بالقرائن (٥٠).

ومن ذلك ما نجده مع ملحظ اختصاص الاستعمال الدّلاليّ لاسم الفاعل، وفي المفارقة بين المباني للمعاني من قول الشيخ الكفعميّ، حين قال **رحمته**: «العالم من أسمائه «تعالى»، وهو العالم بالسرائر والخصيّات وتفصيل المعلومات قبل حدوثها وبعد وجودها،... وما جاء على فاعل كعالم، فلا مبالغة فيه...» (٥١).

وقال **رحمته**: «سهى قلم الشّهيد **رحمته** في قوله: (والماجد مبالغة في المجيد) وصوابه: (والمجيد مبالغة في الماجد)؛ لأنّ فاعل من أبنية المبالغة، وليس كذلك فاعل، فرحيم من أبنية المبالغة، وليس كذلك راحم...» (٥٢).

وهذه المفارقة، بلا شكّ، هي تعيين لأحقّيّة المباني للمعاني، وزنة «اسم فاعل»، وإن كانت هذه البنية هي الأصل، إلا أنّ لها من امتيازها ما يفارق أخريات محوّلة عنها في أمثلة المبالغة ومبانيها، قال الشّيخ **رحمته**: «الفَعَال: من صيغ المبالغة، وهو الذي تكرّر منه الفعل مرّة بعد أخرى بخلاف فاعل، وهو من فعل الشّيء مرّة واحدة» (٥٣).

أبنية المبالغة لاسم الفاعل:

يرى الصرفيون أنّ صيغة «فَاعِلٍ» قد تُحوّل إلى أبنية مشهورة، تُسمّى: «أمثلة المبالغة»، وهي: فَعَالٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، مَفْعَالٌ، فَعِلٌ؛ للدلالة على كثرة المعنى، والمبالغة الصريحة في الحدث، كمّا وكيفاً، توكيداً وتقويةً، بلا احتمال، بل بالقطع والتنصيص^(٥٤)، وهذه المباني، وإن كانت تدلّ على «تكوثر» المعنى والمبالغة؛ لكنّها ليست على درجة واحدة في تلك الدلالة، بل متفاوتة، فبعضها أبلغ من بعض، «وقد يُؤخذ من قولهم زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى أبلغية فَعَالٌ، ومَفْعَالٌ على فَعُولٌ، وأبلغية هذين على فَعِلٌ، فتدبر»^(٥٥).

والأصل في ذلك كما ينقل الشيخ الكفعمي رحمته نفسه، قائلاً: «قال الحريري في ذرّة الغواص: والأصل في مباني الأفعال ملاحظة المعاني التي تتميز باختلاف صيغ الأمثلة فبني مثال مَنْ فعل الشيء مرّةً على فاعل نحو سائل، وقاتل، وئبي مثال مَنْ كرّر الفعل على فَعَالٍ مثل: قَتَلَ وَسَتَّلَ، وئبي مثال مَنْ بالغ في الأمر، وكان قوياً عليه على فَعُولٍ، مثل: صَبُورٌ وَسَكُورٌ. وئبي مثال مَنْ اعتاد الفعل على مَفْعَالٍ، مثل: امرأةٌ مَذْكَارٌ، إذا كان من عاداتها أن تلد الذكور، ومثناة، إذا كانت عاداتها تلد الإناث، ومُعْقَابٌ، إذا كان من عاداتها أن تلد نوبة ذكراً، ونوبةً أنثى. قال: ومن صيغ التّكثير مُفَعَّلٌ كما يقال: للذي يُجرِحُ جُرْحًا على جُرْحٍ: مُجْرِحٌ...»^(٥٦).

ومن ذلك ما في «قوله: (أَنْتَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، فَعَالٌ لِمَا تُرِيدُ)»^(٥٧).

قال رحمته: «المجيد مبالغة في الماجد؛ لأنّ فَعِيلٌ من أبنية المبالغة، وليس كذلك فَاعِلٌ، فَرَحِيمٌ من أبنية المبالغة، وليس كذلك رَاحِمٌ، وكذا عَلِيمٌ وَعَالِمٌ، وَسَمِيعٌ وَسَامِعٌ...»^(٥٨).

وقال **رحمته**: «والفَعَّال: من صيغ المبالغة، وهو الذي تكرر منه الفعل مرّةً بعد أخرى بخلاف فاعل، وهو مَنْ فَعَلَ الشيء مرّةً واحدة»^(٥٩).

وفي «قوله (وَبِعِلْمِكَ وَجَلَالِكَ وَكِبْرِيَاؤِكَ وَعِزَّتِكَ وَجَبْرُوتِكَ الَّتِي لَمْ تَسْتَقْلِهَ الْأَرْضُ)»^(٦٠).

قال **رحمته**: «والعَالِم من أسماؤه تعالى، وهو العالم بالسرائر والخفيايات وتفاصيل المعلومات قبل حدوثها وبعد وجودها. وكذا معنى العَلَّام، لكن فَعَّال أبلغ من فَعِيل،... وما جاء على فَاعِل كعَالِم، فلا مبالغة فيه...»^(٦١).

وفي «قوله: (وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)»^(٦٢).

قال **رحمته**: «القَدِير والقَادِر والمُقْتَدِر: من أسماء الله تعالى، والقَدِير مبالغة في القَادِر، وإن كانا بمعنى واحد، وهو المُوْجِد للشيء، اختياراً من غير عَجْز، ولا فتور... وقال الشَّهيد في قواعده: المُقْتَدِر أبلغ من القَادِر لاقتضائه الإطلاق، ولا يُوصف بالقدرة المطلقة غير الله تعالى»^(٦٣).

وفي «قوله: (وَيَرْحَمَتِكَ الَّتِي مَنَنْتَ بِهَا عَلَى جَمِيعِ خَلْقِكَ)»^(٦٤)، وفي: «الرَّحْمَن الرَّحِيم مشتقان من الرَّحْمَة ويجوز تكرير الاسمين، إذا اختلف لفظاهما»^(٦٥)؛ للتوكيد»^(٦٦).

قال **رحمته**: «قال الشَّهيد في قواعده: هما اسمان بُنِيَا؛ للمبالغة من رَحِم كغَضَبان من غَضِبَ، وَعَلِيم من عَلِمَ. وفي تفسير الأسماء الحسنی للكفعمي: هما من أبنية المبالغة إلا أنَّ فَعْلان أبلغ من فَعِيل، ثُمَّ هذه المبالغة قد توجد تارة باعتبار الكميّة، وأخرى باعتبار الكيفيّة، فعلى الأوّل، قيل: (يَارْحَمَن الدنیا لآنّه يَرَحِم المؤمن والكافر وَرَحِيم الآخرة)؛ لآنّه يَخْصّ الرَّحْمَة بالمؤمنين؛ لقوله تعالى:

﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^(٦٧)، وعلى الثاني، قيل: يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا؛ لأنَّ النِّعمَ الأخرى كُلَّها جِسام، وأمَّا النِّعمَ الدُّنيويَّة، فجليلة وحقيرة. وعن الصادق عليه السلام: الرَّحمن اسم خاص بصفة عام [كذا]، والرحيم اسم عام بصفة خاصَّة^(٦٨).

ومَّا جاء على مبانٍ أُخر ما يُلاحظ في قوله جولته: «والكُرام بالضم والتخفيف مثل: الكَرِيم، والمُفْرَط في الكَرَم، كُرام بالتشديد...»^(٦٩).

أقول: لقد سمت تفاعليَّة مرجعيَّاته جولته بتضاييف تكامليَّة في التوجيهِ والتفسير والشَّرح، والهدف هو وصف سياق النَّصِّ، وما فيه من مبانٍ للمعاني، تلك التي تمثِّل فيه رموزه الكاشفة عنه، من أبنية للمبالغة وسواها.

المبالغة في تصريف آخر الزيادة في الأسماء:

ترصد المدونة الصِّرفيَّة^(٧٠) زيادة «التاء» في بعض الأسماء لمعان كثيرة، أوصلها الرضي (ت نحو ٦٨٦هـ)، «إلى أربعة عشر معنى»^(٧١)، ومنها آخر أسماء الفاعلين كراوية، وأبنية المبالغة، كنسابة؛ للدلالة على النِّهاية في المبالغة في الوصف، وتوكيدها، قال الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) مُعلِّقًا على «أوضح المسالك»: «وتأتي التاء للمبالغة» في الوصف «ك: راوية» لكثير الرواية، وإِنما أنشأوا المذكر؛ لأنهم أرادوا أَنَّهُ غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة، والتأكيدُها، أي: المبالغة الحاصلة بغير التاء «ك: نسابة»^(٧٢)؛ وذلك لأنَّ فعلاً يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة؛ لأنَّ التاء للمبالغة»^(٧٣).

ومن ذلك قول الشيخ الكفعمي جولته: «العالم من أسائه تعالى، ... وكذا معنى العَلام، لكن فعَّال أبلغ من فعيل، ... وقالوا: رَجُلٌ عَلامَةٌ، فألحق الهاء؛ لتدلَّ على تحقيق المبالغة، فيؤذن بحدوث معنى زائد على الصِّفة، ولا يوصف

سبحانه بالعلامة؛ لأنه يوهم التأنيث»^(٧٤).

ويبدو لي أن الشيخ الكفعمي رحمته في احترازه ودفع اللبس، يوافق افتراض أبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) في فروقه، حين قال الأخير: «الفرق بين عَلَّامٍ وَعَلَّامَةٌ أَنَّ الصِّفَةَ بِعَلَّامٍ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى فَعَّالٍ. وَعَلَّامَةٌ وَإِنْ كَانَ لِلْمَبَالِغَةِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ، وَمَعْنَى دُخُولِ الْهَاءِ فِيهِ أَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَدَخَلَتْ الْهَاءُ فِيهِ؛ لِتَأْنِيثِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي هِيَ فِي مَعْنَاهُ. وَهَذَا يُقَالُ: اللَّهُ عَلَّامٌ، وَلَا يُقَالُ لَهُ عَلَّامَةٌ، كَمَا لَا يُقَالُ أَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ جَمَاعَةِ عُلَمَاءٍ»^(٧٥).

بدا واضحاً إذن، من قول الشيخين، ما في المرجعية الدينية العقديّة في توجيهه معنى زيادة «التاء»، والفرق بين المخلوق والخالق، بقراءة ما بين الغيب والشهادة.

ومن ذلك أيضاً ما جاء على زنة «فَعَلُّوت»، بزيادة الواو والتاء^(٧٦)؛ للدلالة على المبالغة و«تكوثر» المعنى، ففي «قوله: (وَيَعْلَمُكَ وَجَلَالِكَ وَكِبْرِيَاءِكَ، وَعَزَّتِكَ وَجَبْرُوتِكَ الَّتِي لَمْ تَسْتَقْلِلْهَا الْأَرْضُ)»^(٧٧). قال الشيخ الكفعمي رحمته: «جَبْرُوتٌ فَعَلُّوتٌ، مِنَ التَّجَبُّرِ، مِثْلُ: رَحْمُوتٌ، فَعَلُّوتٌ، مِنَ الرَّحْمَةِ، الْوَائِيَّةُ وَالتَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ، وَتَجَبَّرَ الرَّجُلُ تَكَبَّرَ. وَالْجَبْرِ: الشَّدِيدُ التَّجَبُّرُ»^(٧٨).

ومن الاستعمالات الأخرى التي رصدها الشيخ الكفعمي للمبالغة استعمال المصدر، ففي «قوله: (وَأَمَّا بِهِ، وَلَمْ نَرَهُ صِدْقًا وَعَدْلًا)». قال رحمته: «الْعَدْلُ: مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، أَي: ذُو عَدْلٍ، وَهُوَ مَصْدَرٌ أَقِيمٌ مَقَامَ الْأَصْلِ وَوَصَفٌ بِهِ تَعَالَى لِلْمَبَالِغَةِ؛ لِكَثْرَةِ عَدْلِهِ»^(٧٩).

وأما ما بقي من المشتقات من اسم المفعول، واسم الآلة، واسمي الزمان والمكان، والمصادر كالمرّة والهيأة، فالشيخ الكفعمي رحمته لا يمثل لمفهوم إجرائها

من نصوص سوى ما نقله عن الحريري من دُرته، وعن ابن زكريا من تصريفه، فعن الحريري، قال **ج: قال**: «قال: وهم مَنْ قال: صبي مجدّر، وصوابه: مجدور؛ لأنه داء يصيب الإنسان في عمره، من غير أن يتكرّر عليه، فلزم أن يُبنى المثال منه على مفعول، كما يقال: مقتول...». ثم عن ابن زكريا، قال **ج: قال**: «أنه بُني مثال ما كان آلة للفعل على مفعّل نحو المِقطع والمِخيط والمِقص، والمِروحة، والمِراة والمِدقّ والمِغلق. وأما مَفْعَل بفتح الميم فهو المكان والزمان تقول: هذا الباب مَدْخَل فلان، وهذا الوقت مَقْدَم الحاج. قال: واعلم أن العرب تبني للأحداث والأزمنة والأمكنة أسماء مشتقة من المصادر، وفي أوائلها الميم؛ لأن أصل جميع هذه الأبنية من المصادر، وإنما يجيء على اعتبار بناء المستقبل...»^(٨٠).

وثمة تصريفات أخر تدلّ على اسم المفعول تأويلاً، واسم المكان ببنية أخرى إجراءً، فمثلاً في «قوله: **(وَيُنُورُ وَجْهَكَ الَّذِي تَجَلَّيْتُ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا)**».

قال **ج: قال**: «معنى: (فجعلته دكًا) أي مَدْكُوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول»^(٨١).

وفي «قوله تعالى **﴿إِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾**^(٨٢) ... المقامة بالضمّ الإقامة، وبالفتح المجلس والجماعة من الناس، وقوله تعالى: **﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾**^(٨٣) بالفتح، أي: لا مكان لكم، وبالضمّ معناه: لا إقامة لكم»^(٨٤).

اشتقاق بعض الكلِم:

للشيخ الكفعمي **ج: تصحيح** وتنبيه في اشتقاق بعض الكلِم، من ذلك مثلاً: كلمة **اسم**: قال **ج: قال**: «الاسم قيل: مشتق من السُّمو، وهو العلو، وقيل: من السُّمة، وهي العلامة، وفيه خمس لغات: أُسم، وإسم بضم الهمزة وكسرهما،

وسُمِّمَ وِسْمٌ والخامسُ سُمِّيَ مثلُ ضحى... وجمع الاسمِ أسماء، والأسماءُ جمعها
أَسَامٍ...» (٨٥).

كلمة الملائكة: في «قوله: (بِرَبَّاتِ الْمُقَدَّسِينَ، وَجُنُودِ الْمَلَائِكَةِ الصَّافِينَ،
وَخُشُوعِ الْمَلَائِكَةِ الْمُسَبِّحِينَ)». قال **رحمته**: «الملائكة مشتقة من الألوكة، وهي
الرَّسالة، وسُمِّيَتِ الرَّسالة: ألوكة؛ لأنَّها تولك في الفم، أي: تمضغ، قال عدي
بن زيد:

أَبْلَغُ النُّعْمَانِ عَنِّي مَالِكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتِظَارِي
وقال لبيد:

وَعَلَامٌ أَرْسَلْتَهُ أُمَّهُ بَأَلُوكٍ فَبَدَلْنَا مَا يَسْأَلُ
والألوكة والمالك والمألُكة: الرَّسالة» (٨٦).

كلمة الرِّيح: في قوله: (وَخَضَعَتْ لَهَا الرِّيحُ فِي جَرِيَانِهَا)».

ينقل الشيخ الكفعمي عن الحريري من «دُرِّته» قوله في أصالة الاشتقاق
للرياح، ولماذا على أرواح: قال **رحمته**: «والرياح جمع الرِّيح ويجمع على أرواح أيضًا،
ولا يصحَّ جمعها على أرياح. قال الحريري في دُرِّته: قولهم هبت الأرياح مقايسة على
قولهم: هبَّت الرِّيح وهمُّ مستهجن وخطأ بين وصوابه هبَّت الأرواح، قال ذو الرِّمة:

إِذَا هَبَّتِ الأرواحُ من نحو جانب به أهل ميِّ هاج قلبي هُبُوبِهَا

...

وذلك لأنَّ أصل رِيح روح لاشتقاقها من الرُّوح وأبدلت ياءً في رِيح ورياح
للكسرة التي قبلها فإذا جمعت على أرواح فقد سكن ما قبل الواو فزالَت العلةُ
التي توجب قلبها ياءً فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها كما أُعيدت لهذا السبب

في التصغير ف قيل: رويحة» (٨٧).

وفي قوله: «وَيْسُلْطَانِكَ الَّذِي عُرِفَتْ لَكَ بِهِ الْغَلْبَةُ دَهْرَ الدُّهُورِ».

قال **رحمته**: «السُّلْطَانُ: مأخوذ من السَّلاطَة، وهي القهر،... وكلُّ سلطان في القرآن، فمعناه: الحجة النيرة. واشتقاقه، قيل: من السَّليط، وهو دهن الزيت لإضاءةه» (٨٨).

والتذكير والتأنيث

تضع المدونة الصرفية النحوية (٨٩) تقسيم الأسماء في ثنائية أخرى، وهي: التذكير والتأنيث على قاعدة أصل وفرع، ليكون المذكر فيها، وهو ما يقابل المؤنث أصلاً، والأخير فرعاً عليه؛ لافتقاره إلى علامة مميزة له، وقسموا المؤنث على أقسام: حقيقي كفاطمة، ومجازي كشمس، ولفظي، وهو ما وضع لمذكر وفيه علامة كطلحة، ومعنوي، وهو ما ليس فيه علامة، كزينب، ولفظي ومعنوي معاً، وهو الحقيقي الذي فيه علامة. قال الأزهري: «اعلم أن المباني المدلول عليها بالألفاظ: أشخاص الجواهر، وهي على قسمين: حيوان، وجماد، والحيوان ضربان: ذكر وأنثى، ولما كان التأنيث فرع التذكير؛ لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير، كما قال سيبويه، احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر...» (٩٠).

وهذه العلامة المميزة التي تلحق المؤنث، إما أن تكون علامة «تاء»، متحركة تختص بالأسماء، كقائمة، أو ساكنة تلحق الفعل الماضي، كـ«قامت»، أو بالإشارة إليه، أو بتصغيره، أو بصفة لاحقة له، أو بحذفها من العدد، وإما أن تكون علامة «ألف»، وهي على نوعين: مقصورة، أو ممدودة (٩١).

ولقد رصد الشيخ الكفعمي **رحمته** من علامات التأنيث الفارقة المقدرة منها،

والمذكورة في الاسم، وذلك فيما يأتي:

في: «قوله: (وَجَعَلْتَ الشَّمْسَ ضِيَاءً، وَخَلَقْتَ بِهَا الْقَمَرَ، وَجَعَلْتَ الْقَمَرَ نُورًا)».

قال **رحمته**: «القمران: الشمس والقمر. إن قلت: وزن قمر على فَعَلَ والشمس على فَعَلَ وساكن العين أخف من متحركها، فلم غلبَ الثَّقیل على الخفيف؟ قلت: إن القمر مذکر والشمس مؤنثة، وإذا اجتمعا غلبَ المذکر المؤنث؛ لأنَّ المذکر هو الأصل، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَابَهُ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٩٢) ذَكَر؛ لَأنَّه أراد أباه وخالته»^(٩٣).

وفي: «قوله: (وَخَمَدَتْ لَهَا النَّيِّرَانُ فِي أَوْطَانِهَا)».

قال **رحمته**: «النَّار مؤنثة، وتُصغَّر على نويرة،...»^(٩٤).

وفي «قوله: (وَوَمَّتْ كَلِمَتَكَ الْحُسْنَى عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرُوا...)».

قال **رحمته**: «الحُسنَى: تَأنيث الأَحسن،...»^(٩٥).

وفي «قوله: (وَإِذَا دُعِيَتْ بِهِ عَلَى كَشْفِ الْبِئْسَاءِ وَالضَّرَاءِ انْكَشَفَتْ)».

قال **رحمته**: «قال الجوهري: البِئْسَاءُ والضَّرَاءُ: الشَّدَّة، وهما اسمان مؤنثان»^(٩٦).

والمجموع

يلحظ الصِّرفِيُّون^(٩٧) أنَّ الأَسْمَاءَ تسلك تحوِّلين: خارجيًّا، أو داخليًّا؛ للتدليل على الجمع وتكثير العدد، وهذا التَّحوُّل والتَّغْيِير، إمَّا أن يكون بزيادة لاحقة في نهاية الكلمة، أو بتغيير في بنيتها، ليكون مفهوم «المجموع»: ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما»^(٩٨)، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «اعلم أنَّ الجمع ضمَّ شيء إلى أكثر منه... والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار، كما أنَّ

التثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الاتيان بأسماء متعددة، ورُبما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر» (٩٩).

وهذه الجموع على قسمين: جمع صحيح، وجمع تكسير، فجمع الصحيح، محور التحوّل الخارجي: ما سلّم فيه واحده من التّغيير، بزيادة في آخره تدلّ على الجمع لأكثر من اثنين أو اثنتين، ويُقال: له جمع سلامة، وجمع على هجائين؛ لسلامة لفظه من التّغيير، وهو على قسمين: جمع المذكر السالم بزيادة واو ونون، وياء ونون، والمؤنث السالم، بزيادة الألف والتاء، ولكلّ منهما شروط عند جمعه، في عاقل وصفة (١٠٠).

أمّا جمع التّكسير، دائرة التّحوّل الداخليّ، فهو ما تعيّر فيه بناء واحده، ظاهرًا أو مقدّرًا (١٠١)، وهو جمع عام شامل للعاقل وغيره، قال ابن يعيش: «إنّما قيل له مكسر لتغيّر بنيته عمّا كان عليها واحده، فكأنّك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناء ثانيًا، فهو مشبّه بتكسير الأبنية لتغيّر بنيتها عن حال الصّحّة. وهذا التّغيير يكون تارةً بزيادة، وتارةً بنقص، وتارةً بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف...» (١٠٢).

وهذا الجمع المكسر على ضربين، كما يقول ابن النّاطم (ت ٦٨٦هـ): «جمع قلّة، وجمع كثرة، فجمع القلّة: مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة فما فوقها إلى العشرة. وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كلّ منهما في موضع الآخر مجازًا...» (١٠٣). ثمّ قال، في تعيين أوزان كلّ منهما: «وأمثلة جمع القلة أربعة: (أَفْعَلَة، وَأَفْعُل، وَفَعْلَة، وَأَفْعَال)،... وما سوى هذه الأربعة من أبنية التّكسير فهو جمع كثرة، وقد يُستغنى ببعض أبنية القلّة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلّة» (١٠٤).

ولقد كان الشَّيخ الكفعميَّ **رحمته**، يرصد هذه الأنواع من الجموع، ويحيل إليها إجراءً وتطبيقاً في النَّصِّ الدُّعائي والنُّصوص المساندة له في التَّفْسير والتَّوضيح، فمن ذلك مثلاً:

في الملحق بجمع المذكر السَّالم، في «قوله: (الَّتِي بَارَكْتَ فِيهَا لِلْعَالَمِينَ)». قال **رحمته**: «العالَمون واحده عالمٌ، وقد مرَّ تفسيره،...»^(١٠٥). يقصد في «قوله: (وَبِمَشِيئَتِكَ الَّتِي دَانَ لَهَا الْعَالَمُونَ)». قال **رحمته**: «والعالَمون: قال الجوهري، في صحاحه: العالَم: الخلق، والجمع العوالم، والعالَمون أصناف الخلق»^(١٠٦). وفي جمع المؤنث السَّالم في «قوله: (بِرَبَوَاتِ الْمُقَدَّسِينَ وَجُنُودِ الْمَلَائِكَةِ الصَّافِينَ...)».

قال **رحمته**: «الربوات جمع ربوة مثلثة الرءاء، وهي ما ارتفع من الأرض»^(١٠٧).

أمَّا سائر الجمع، فكان أغلبه في التَّكسير فحسب، كما يأتي:

ففي «قوله: (وَأَغْرَقْتَ فِرْعَوْنَ وَجُنُودَهُ وَمَوَاكِبَهُ فِي الْيَمِّ)».

قال **رحمته**: «وقوله في الدُّعاء: (وَمَوَاكِبِهِ) جمع مَوْكِب،... وفي بعض النُّسخ: (وَمَرَاكِبِهِ) جمع مَرَكِب،...»^(١٠٨).

و«قوله: (الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ عَلَى مَغَالِقِ أَبْوَابِ السَّمَاءِ لِفَتْحِ الرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ)».

قال **رحمته**: «المغالق: جمع مغلاق، وهو ما يُغلق، ويُفْتَحُ بِالْفَتْحِ،...»^(١٠٩).

وفي «قوله: (وَبِحِكْمَتِكَ الَّتِي صَنَعْتَ بِهَا الْعَجَائِبَ...)».

قال **رحمته**: «العجائب: جمع عجيبة، والأعاجيب، جمع أعجوبة، وهي ما

خلقه الله،...» (١١٠).

وفي «قوله: (فَوْقَ غَمَائِمِ النُّورِ فَوْقَ تَابُوتِ الشَّهَادَةِ...)».

قال **رحمته**: «الغمام جمع غمامة، وهي السحاب البيض...» (١١١).

وفي «قوله: (وَحَضَعَتْ لَهَا الرِّيحُ فِي جَرِيَانِهَا)».

قال **رحمته**: «الرياح جمع الريح، ويجمع على أرواح أيضاً، ولا يصح جمعها على

أرياح» (١١٢).

وفي سياقه لتفسير كلمة «الكريم»، قال **رحمته**: «المكرمة واحدة المكارم،...» (١١٣).

وقال **رحمته**: «العُسران: جمع الأعسر» (١١٤).

وقال **رحمته**: «المرئى: الرؤية، والجميع المرائي» (١١٥).

وفي جمع الجمع، قال **رحمته**: «جمع الاسم أسماء، والأسماء جمعها أسام...» (١١٦).

وفيما ينقله عن العلماء من بيان وتوضيح مع التصحيح للجمع شأن،

ففي سياق تفسير نص «دعاء السمات» من «قوله (وَجَعَلْتَ رُؤْيَتَهَا لِجَمِيعِ

النَّاسِ مَرْتَبِي وَاحِدًا)» (١١٧). ومقاربة هذا بسياق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

لِلنَّاسِ﴾ (١١٨). قال **رحمته**: «قال صاحب الألفاظ: وجمع الناس أناسي، وقال ابن

خالويه: ليس كذلك؛ لأنَّ واحد الأناسي إنسي، كما ترى. قال الفراء: وجائز أن

يكون إنساناً من جمعه أناسين، ثُمَّ تَحْدِفُ النُّونَ وَتُدْغِمُ بَعْدَ أَنْ تَقْلِبَهَا يَاءً. وقال

الطبرسي: الأناسي، جمع: إنسي، أو إنسان كالظرابي في جمع ظربان على قلب النون

من أناسين وظرابين ياءً» (١١٩).

وكذلك قوله **رحمته**: «في ذكر الأرض قال الجوهري، وهي مؤنثة، وتجمع على:

أرضين: ، وقد تجمع على أروض، والأراضي على غير قياس. وقال الحريري في دُرَّتِه: لا يجمع الأرض على أراضي، بل أَرْضُونَ بفتح الرَّاء؛ لأنَّ الأرض ثلاثيَّة والثلاثيَّة لا تجمع على أفاعل. قلتُ: وقد جمعها العلامَّة في قواعدهِ على أراضي، وكذا عبد الرشيد في تلخيصه، والمطرزِّي في مغرِبِه، وغيرهم^(١٢٠).

وفي جمع القِلَّة وتوارده على جمع الكثرة مورد واحد فحسب في «الصفوة»، قال **جمله** في: «قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١٢١). أي مقدوراتهِ ومعلوماتهِ؛ لأنَّها إذا كانت لا تتناهى فالكلمات التي تقع عبارة عنها أيضًا لا تتناهى. إن قلتُ: إذا كانت لا تتناهى كثرةً فلمَ ذكر هنا سبحانهِ في صيغة عدد القِلَّة؟ قلتُ: لأنَّ العرب تُقيم جمع القليل مقام الجمع الكثير، وبالعكس، قال حسان: **لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضَّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا**^(١٢٢).

وذلك الجمع القليل في الآية الكريمة كائن في: أبحر على زنة أفعل، وفي البيت الشعري، في: أسيافنا على أفعال.

وفي الجموع المختلفة لاسم واحد، في «قوله: (الَّذِي كَلَّمْتَهُ بِهٖ عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ مُوسَىٰ بَنَ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...)». قال **جمله**: «اعلم أنَّ العبد قد جمع على اثني عشر جمعًا، ولم يجمع غيره مثله، وذلك: أعبد، وعبيد، وعباد، وعبدان، وعبَّدان، وعبدي، وعبُد، وأعابد، ومعبوداء بالمد، ومعبودا بالقصر، ومعبدة، وعبدون»^(١٢٣).

والتصغير

ينسجم مفهوم التصغير في معناه المعجمي مع غرضه الغائي، الذي عقده توصيفه في: تغيُّر مخصوص في بنية الكلمة، بعد أن كانت مكبَّرة على صيغ خاصَّة مصغرة، وهو «ملحق بالمشتقات؛ لأنَّه وصف في المعنى»^(١٢٤)، ويأتي على

أوزان مصاحبة لشروط خاصّة للثلاثي والرباعي، وما زاد عليه، نحو: «فُعِيل، فُعَيْل، فُعَيْعِيل»؛ لغرض التقليل، والتعظيم والتحقير، أو التقريب، والتحبُّب، وغير ذلك من المعاني (١٢٥).

ولقد رصد الشيخ منه ما بزنة فُعَيْل، إذ قال **رحمته** في: «قوله: (وَخَمَدَتْ لَهَا النَّيْرَانُ فِي أَوْطَانِهَا)... النَّارُ مَوْثَنَةٌ، وَتُصَغَّرُ عَلَى نَوْبِرَةٍ، وَتَجْمَعُ عَلَى نَيْرَانٍ» (١٢٦).

إنَّ إجراء الشيخ **رحمته** لا تكتفي فيه عبارة الشرح فحسب، بل يبدو منه أنه عبارة عن تكوين لاحق المعنى في الجمع «النيران»، وهي تحتاج إلى تصرفات؛ كي تصل إلى ما في النص من علامة، وهو تصريف ينظر إلى تحولاتها من كونها مؤنثة، إذ رُدَّت إليها «التاء» التي هي من الكلمة، بدليل التّصغير الذي «يردّ الأشياء إلى أصولها» (١٢٧)؛ لأنَّ كلمة «النَّار» ثلاثي مؤنث عار من علامة التأنيث، وهي مقدّرة فيه، ثمَّ جُمِعَت على ما في علامة النصّ المشرح. أقول: إنَّه انتقال من العلامة إلى التّصغير؛ للتقليل، ثمَّ إلى الجمع في التعظيم، وهو ما يتناسب والسِّياق، نصًّا وشرحًا.

وفي بعض الأحيان يلجأ إلى مرجعيّات المدوّنة اللغويّة لاقتباس أقوال؛ تصحيح مقاييس، وتصويب أخطاء، فضلًا عمّا ينسجم مع الشرح والتفسير، قال **رحمته**: عن «شيء» في «قوله: (وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)». قال: «في نجد الفلاح: الشّيء تصغير شيء بضم الشين، وكسرهما». قال الحريري في درّته: من أوهامهم أنّهم يصغرون شيء وعين على شويّ وعوينة وإنّما هو شَيّ وعيّنّة، ويجوز ضمّ أولهما وكسره. قال: ومن هذا القبيل قولهم في تصغير ضيعة: ضُوبِعة، وفي تصغير بيت: بُويت، والصّواب: ضُبيعة وبُييت،...» (١٢٨).

وقال **رحمته**: في «سنة» من «قوله: (وَسَخَّرْتَهَا بِسُلْطَانِ اللَّيْلِ وَسُلْطَانِ النَّهَارِ

وَالسَّاعَاتِ وَعَدَدَ السَّنِينَ وَالْحِسَابِ): «قال الجوهري: السَّنة واحدة السنين،...
وتصغير سنة: سنية وسينهة» (١٢٩).

وِتَصْرِيفَاتُ أُخَرَ

ثُمَّ إِجْرَاءَاتِ تَصْرِيفِيَّةٍ أُخْرَى، وَهِيَ قَلِيلَةٌ الْمُرْدِ، فِي «صَفْوَةِ الصِّفَاتِ»،
قِيَاسًا بِسَوَاهَا، نَذَرَهَا؛ اسْتِكْمَالًا لِمَوْضُوعَاتِ الصَّرْفِ وَالتَّصْرِيفِ، وَذَلِكَ فِي
نَحْوِ مَا يَأْتِي:

فِي حَذْفِ «تَاءٍ» اسْتَفْعَلْ؛ لِعِلَّةِ التَّخْفِيفِ، قَالَ **جوهري**: «قال الجوهري:
الاستطاعة الإطاقة ورُبَّمَا قالوا: اسطاع بحذف التاء؛ استثقالاً لها مع الطاء» (١٣٠).

فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ، مِنْهَا: فَعَلَ الْأَمْرُ، قَالَ **جوهري**: «والأمر من الرؤية: أَرَى، وَرَأَى
أَيْضًا، وَأَرَيْتَهُ الشَّيْءَ، فَرَأَهُ فُلَانٌ،...» (١٣١).

وَفِي النِّسْبَةِ إِلَى الْأَسْمِ، قَالَ **جوهري**: «حكى الفراء: أُعِيدَ بِكُفَاةٍ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ، فِإِذَا
نَسَبْتَ إِلَى الْأَسْمِ، قُلْتَ: سَمَوِيٌّ، وَإِنْ شِئْتَ اسْمِيٌّ، وَسَمَّيْتَ ابْنِي كَذَا وَأَسْمَيْتَهُ،
وَهِوَ سَمِيٌّ فُلَانٌ، إِذَا وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَهُ» (١٣٢).

وَفِي الْإِعْلَالِ وَالْإِيدَالِ، قَالَ **جوهري**: نَقَلًا عَنِ الْحَرِيرِيِّ مِنْ دَرَّتِهِ: «ذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ
رِيحٍ: رُوحٌ؛ لِاسْتِقْقَاةِهَا مِنَ الرُّوحِ، وَأَبْدَلْتَ يَاءً فِي رِيحٍ وَرِيحًا؛ لِلْكُسْرَةِ الَّتِي قَبْلُهَا،
فِإِذَا جَمَعْتَ عَلَى أَرْوَاحٍ، فَقَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ؛ فَزَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي تَوْجِبُ قَلْبُهَا
يَاءً، فَلهَذَا وَجِبَ أَنْ تُعَادَ إِلَى أَصْلِهَا، كَمَا أُعِيدَتْ لِهَذَا السَّبَبِ فِي التَّصْغِيرِ، فَقِيلَ:
رُويْحَةٌ» (١٣٣).

يَتَّضِحُ لَنَا مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ الْكُفَعَمِيَّ **جوهري**، كَانَ يَعْتَمِدُ كَثِيرًا فِي «صَفْوَةِ
الصِّفَاتِ» عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْمُبَاحِثِ الصَّرْفِيَّةِ؛ لِتَوْضِيحِ النَّصِّ وَبَيَانِهِ وَشَرْحِهِ. وَلَمْ

يكن توصيفه لمباني الكلم بمنأى عن النظر في سياقاتها، بل كان يجري في سلوك قواعد، نهجت مسائلها قضايا أساسية للشرح والتفسير والفهم والمقاربة، ولا شك في أن فهم النص، يبدأ من مبانيه لإدراك معانيه، وهذا ما جرى عليه الشيخ الكفعمي رحمته، في المستوى الأول من المباني الصرفية؛ ليأتي من بعده المستوى الثاني في التركيب ومعاهد المعاني العلاقات النحوية التي رصدها في النص الدعائي.

المبحث الثاني

في المعاني - العلاقات - النحوية

في حد الكلام وتعريفه

تعقد المدونة النحوية^(١٣٤) مفهوم الكلام في «باب علم ما الكلم، من العربية»، أو «باب الكلام وما يتألف منه»؛ لتقرر جانبيين: الأول: أقسام الكلم وأنواعها، ثم تأليف الكلام إمكانات وصور تركيبية، المؤتلف منها والمختلف^(١٣٥)، وعلى سابق عهد من توصيفه اللغوي الذي يقع على الكثير والقليل، وما فيه من دلالة وبيان وإفادة، سواء بلفظ أم بغير لفظ، ليأتي تعيين إخراجها؛ احترازاً مما يعمُّ من مفهومي الكلم والقول، إلى ما يخصُّ من نحو تعريفه الاصطلاحي. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، معلقاً على صاحب المفصل: «الكلام هو المركب من كلمتين أُسِنِدت إحداهما إلى الأخرى»، قال: «اعلم أنَّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلِّ لفظ مستقلِّ بنفسه مفيد لمعناه، ويُسمَّى الجملة، نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ...»^(١٣٦).

ولهذا قال ابن مالك النحوي (ت ٦٧٢هـ): «الكلام عند النحويين: عبارة عن كلِّ لفظ مفيد، والمراد به «المفيد»: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه»^(١٣٧). وهو ما قرره النحويون من بعد. قال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): «الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة...»^(١٣٨). ثمَّ حدّد مجالاته الإئتلافية مع موازنة بينه وبين «الكلم» بمقولات توصيفه الاصطلاحي الذي ما يتألف في الأقلِّ منه ابتداءً، قال: «وأقلُّ ما يتألف الكلام من اسمين: كـ «زيدٌ قائمٌ»، ومن فعل واسم، كـ «قام زيدٌ...» والكلم: اسم جنس

جمعي، واحده كَلِمَة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف،... وأن بين الكلام والكلم،
عمومًا وخصوصًا من وجه،...» (١٣٩).

وحين نتصفح كتاب «صفوة الصفات»، نجد الشيخ الكفعمي رحمته في
معرض شرحه للكلمة التي وردت في النصِّ الدعائي: «**وَبِكَلِمَتِكَ الَّتِي خَلَقْتَ
بِهَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**»، نجده يبدي رأيًا في توصيف حدِّ الكلام، وتفسيره على
نحو ما، زبمًا يخالف فيه رأي النحويين المتقدم، قال رحمته: «الكلام: اسم جنس يقع
على القليل والكثير، والكلام لا يكون أقلَّ من ثلاث كلمات؛ لأنَّه جمع كلمة» (١٤٠).

فقوله: «فالكلام لا يكون أقلَّ من ثلاثة كلمات»، يخالف إجماع النحويين، وما
عقدوه من أن أقلَّ ما يتألف منه الكلام كلمتان، وهما ما يقوم عليهما مقولات
العقد والتَّركيب والإسناد، وليس من ثلاث كلمات؛ لأنَّ هذا التَّأليف الثلاثي
إنَّما هو خاصٌّ بالكلم الذي هو اسم جنس جمعي، وأقلُّه، في عُرف النحويين،
من ثلاث كلمات، وهو ما يختلف به عن الكلام.

ولقد تبدو مقارنة من الشيخ الكفعمي مع شيء من مقولات ابن جني،
في الجزء الأوَّل من مفهوم التَّعريف، دون الجزء الثاني منه المخالف للنحويين في
الأقلَّ منه حين التَّأليف بحسبه، وذلك عندما قال ابن جني ردًّا على اعتراض:
«إنَّ الكلام مختصٌّ بالجمل، ونقول مع هذا: إنَّه جنس أي جنس للجمل،... فإذا
قال: قام محمد، فهو كلام، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر، فهو كلام؛ كما كان
لما وقع على الجملة الواحدة كلامًا؛ وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر، وفي الدار
سعيد، فهو أيضًا كلام؛ كما كان لما وقع على الجملتين كلامًا. وهذا طريق المصدر
لما كان جنسًا لفعله؛ ألا ترى أنَّه إذا قام قومة واحدة، فقد كان منه قيام، وإذا قام
قومتين، فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة، فقد كان منه قيام. فالكلام إذاً

إنَّها هو جنس للجمل التوأم: مفردها ومثنائها، ومجموعها؛ كما أنَّ القيام جنس للقومات: مفردها، ومثنائها، ومجموعها...»^(١٤١).

المسكوت عنه في تعريف الشيخ الكفعميِّ إذن هو الجملة منشأ العقد، ثُمَّ الكَلِم، ولكن هذا التَّصوُّر يندفع عند قراءة ذيل التَّعريف عندما انتهى به إلى قول: «والكلام لا يكون أقلَّ من ثلاث كلمات؛ لأنَّه جمع كلمة». والكلم في العرف النَّحويِّ إنَّما يكون كذلك، وليس الكلام، اللَّهْمَّ إلا أن يُقال: إنَّ تعريف الشيخ الكفعميِّ في حدود الوصف اللُّغويِّ، وليس الاصطلاحِيَّ منه، فهذا له شأن آخر.

والمعارف

ليست الأسماء على وتيرة واحدة في الدلالة والمفهوم، بل تنزل ذاتاً بشائئيات متضادة، فبعضها يتَّصف بكونه «نكرة»: وهو ما شاع في جنسه أو أمته، ولا يختصُّ بأحد دون سواه^(١٤٢)، وبعضها الآخر، يتَّصف بكونه «معرفة»، وهي: ما دلَّت على التَّعيين والاختصاص. والمعارف بحسب النَّحويِّين^(١٤٣) على مراتب: أعلاها المضمَر، فالعلم، فالإشارة، فالموصول، فالمعرف بـ«أل»، ثُمَّ الإضافة. ولكلِّ منها، في النَّظريَّة النَّحويَّة خصائصه الوظيفيَّة والاستعماليَّة والدلاليَّة.

ولقد نأتى على بعض ما وجدناه منها فحسب في كتاب «صفوة الصِّفات» من إجراء وتوصيف معتمد في الشَّرح والبيان، إذ كانت الضَّمائر منها في الاعتماد بنسبة أعلى موازنة باسم الإشارة، أمَّا الأخريات، فلا ذكر لها، بحسب التَّتبُّع، إلا النَّداء؛ لتوصيفه من المعارف، وهذا له محلُّه.

١- الضَّمائر

يُوصف الضَّمير، أو المضمَر، وهو اصطلاح البصريِّين، بالكناية عند الكوفيِّين، بلا فرق؛ لأنَّه كناية عن الأسماء^(١٤٤)، «والكناية تقابل الصَّريح»^(١٤٥)،

وهو عبارة عما «وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنًى أو حكماً»^(١٤٦)، أو «هو الموضوع لتعيين مُسمّاه مشعراً بتكلمه أو خطابه، أو غَيْبته»^(١٤٧)، ولكلّ منها أقسام ونظم وتصرف في الإعراب والبناء، فللمتكلم «أنا»، والمخاطب «أنت»، وتعيينهما المشاهدة والتخاطب، وللغائب «هو» وفروعه، وهذا يحتاج إلى ما يفسّره بشروط رصدها النحويّون في معاينة ما يسلكه من وظائف، الأصل فيها «أن يكون متقدّماً؛ ليعلم المعنى بالضّمير عند ذكره بعد مفسّره، وأن يكون الأقرب...»^(١٤٨). قال الرضي (ت نحو ٦٨٦هـ): «إنما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسّر عليه؛ لأنّه وَضَعه الواضع معرفة لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإنّ ذكرته، ولم يتقدّمه مفسّره بقي مبهمًا منكرًا لا يُعرف المراد به حتّى يأتي مفسّره بعده، وتنكيره خلاف وضعه»^(١٤٩).

والغرض من استعمال المضمير بحسب النحويّين^(١٥٠)، إنّما هو الإيجاز والاختصار، ودفع الالتباس، وقبح التكرار المملول، فضلاً عن الرّبط بين مكونات التّركيب اللّغويّ، قال ابن يعيش: «إنّما أتى بالمضمّرات كلّها لضرب من الإيجاز واحتراراً من الإلباس...»^(١٥١)، وقال الرّضي متحدّثاً عن واقع ما في توصيف الضّمير من أثر في الرّبط في الجملة، قال: «وتلك الرابطة هي الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»^(١٥٢).

أقول يقترب توصيف إجراء النحويّين من فاهميّة المعارف - الضّمائر، والإشارة - بالدّرس النّحويّ النّصيّ^(١٥٣) والتّداوليّ^(١٥٤) الحديث، كثيراً، فالإشارات التّداوليّة مثلاً مبدأ لتوثيق خصائص مجال الخطاب، والاتّساق والتّماسك النّصيّ، إنّما يتحقّق بوسائل الإحالة القبليّة والبعديّة ومبادئها، وهذا إنّما يكون بوسيلة الضّمائر، وأسماء الإشارة، وسواها كالعطف، كما سنأتي عليه أيضاً.

وللشيخ الكفعمي رحمته في «صفوة الصفات» اعتماد يجري بموجب إدراك ما في المعرفة بالضمائر المتصلة منها من قيم في توصيف النص، وما في المراجع اللسانية من التفسير والإيضاح والبيان، والملفت فيه للنظر أنه لا يعبا بإعرابها، بل بما لها من أثر في الترابط والاتساق النصي، وكأن الأمر مفروغ منه إعراباً؛ ليأتي على رصد ما يفضي إليه استعمالها من الاقتصاد اللغوي والإيجاز للكناية عن متقدم قد أحال عليه دال يتعاقد وإياه مطابقة؛ للتماسك النصي، فضلاً عن الدلالة واستمرارها، فمن ذلك مثلاً:

في «قوله»: (الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ عَلَى مَغَالِقِ أَبْوَابِ السَّمَاءِ لِفَتْحِ بِالرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ...)). قال رحمته: «الضمير في «به» راجع إلى الاسم الأعظم»^(١٥٥). وذلك المرجع اللساني السابق الذي يشير إليه؛ بوصفه كاشفاً عن المضمرة بما يعود عليه، هو في «قوله»: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ الْأَعَزِّ الْأَجَلِّ الْأَكْرَمِ)^(١٥٦). ولا ريب في أن سمة الاختصار قد تحققت، للمطابقة الإحالية السابقة، فضلاً عن دفع التكرار، ناهيك بقيم الترابط النصي اللاحق منه بالسابق، وهذا يفضي إلى التماسك والاتساق للمطابقة الإحالية بين التالي الذي يفسره المرجع الدلالي المتقدم.

ومن ذلك أيضاً في «قوله»: (وَحَمَدَتْ لَهَا النِّيرانُ فِي أَوْطَانِهَا)). قال رحمته: «الضمير في «لها» قد عرفته»^(١٥٧). وهذه المعرفة هي عبارة عن معهود قريب لما تعلق في ذاكرة المتلقي من النص الدعائي وما تقدم ذكره من الأسماء قبل هذه الفقرة من الدعاء، وهذه الأسماء هي الأسماء الخمسة التي أقسم بها الإمام عليه السلام، في «قوله»: (وَيَعْلَمُكَ، وَجَلَالِكَ، وَكِبْرِيَاؤِكَ، وَعِزَّتِكَ، وَجَبْرُوتِكَ الَّتِي لَمْ تَسْتَقْلَلْهَا الْأَرْضُ)^(١٥٨). فكم من دال مرجعي، قد استوعبه الضمير!، وكم اختصار

حَقِّقْ!، ناهيك بالاتساع الدلالي الذي فيه يحيل إليه إدراك المعرفة، وهي مراجع لسانية تفصح عن تفسير هذا الرمز الوظيفي: المضمَر.

ومثل هذا ما في «قوله»: (الَّذِي عَنَتَ لَهُ الْوُجُوهُ، وَخَضَعَتْ لَهُ الرِّقَابُ، وَخَشَعَتْ لَهُ الْأَصْوَاتُ، وَوَجِلَتْ لَهُ الْقُلُوبُ مِنْ مَخَافَتِكَ)». إذ قال **رحمته**: «الضمير في «له» فيه، وفيما بعده، راجع إلى الجلال المتقدم أنفاً» (١٥٩). أي: في المرجعية السابقة ومتعلقاتها الوصفية من «قوله»: (وَبِجَلَالِ وَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَكْرَمِ الْوُجُوهِ، وَأَعَزِّ الْوُجُوهِ)» (١٦٠).

فهذا الإدراك الإحالي من لدن الشيخ الكفعمي **رحمته** يكشف عما في تصوُّره من معاني الترابط النَّصِّي والاختزال اللفظي والقدرة على ملح ما في السابق اللساني المتعدد الوصف والعطف، بمعناه المطابقي الدلالي، من أثر في اختيار الإمام **عليه السلام** من الدوال الكنائية، وهو الضمير، حتى يبدو الضمير، وقد عبَّر عنها مرةً أخرى بصورة دلالية لفظية أخرى، تقف فيها القيمة الإدراكية على قراءة سابق لتفسير لاحق.

ولعله **رحمته**، في بعض من إجراء، يأتي إلى نحو المفسر المرجعي؛ ليكون الأخير هو محط التفسير والذكر على نحو التصريح بعد الإضمار، وهذا ما يتعاقد مع الإضافة إلى الضمير، كما قال في «قوله»: (وَأَوْفَيْتَ لِإِبْرَاهِيمَ **عليه السلام** بِمِيثَاقِكَ، وَإِسْحَاقَ بِحَلْفِكَ، وَلِيَعْقُوبَ بِشَهَادَتِكَ)». قال: «أمَّا الحلف المضاف إلى إسحاق **عليه السلام** فمعناه قريب من معنى الميثاق المتقدم أنفاً» (١٦١).

وقد يرتقي هذا إلى مستوى من الإدراك النَّصِّي بالإحالات على سابق، ليس إلى القريب فحسب، إلى البعيد في السياق النَّصِّي، وهو المعيار والحكم، في التماسك النَّصِّي الدلالي، وهذا ما نجده متصافراً مع اسم الإشارة، وهو ما سنتحدَّث عنه.

٢- أسماء الإشارة

تقارب أسماء الإشارة مفهوم الضمائر في الافتقار والاحتياج إلى التفسير والتوضيح؛ جاء في شرح المفصل: «يُقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصّفة عند الإلباس،... فتعريف الإشارة أن تخصّص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف هو أن تختصّ شخصاً يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون إنّ الإشارة تتعرّف بشيئين بالعين وبالقلب،...»^(١٦٣)؛ ولهذا تعيّن في المفهوم النحويّ: «كلّ ما وُضِعَ لمشار إليه»^(١٦٣)، وصارت به: كُليّات وضعا جزئيات استعمالاً^(١٦٤)، وهو استعمال بحسبها؛ لأنّ المشار إليه، إمّا واحد أو اثنان، أو جماعة، وكلّ واحد منها، إمّا مذكّر، أو مؤنّث، وكلّ واحد منها إمّا قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها، ليكون مجموعها في حساب معيّن، مائة وثمانية^(١٦٥).

وفي «صفوة الصّفات»، يتجلّى من إجراء التجريد والنظر النحويّ ما يكون تالياً على التّطبيق وإدراك توظيف أسماء الإشارة في النّصّ الدّعائيّ، ففي الأصول النّظريّة يذكر الشّيخ الكفعميّ، وهو في سبيل تأصيل استعمالها وأشكالها الصّوريّة في التّعبير، قال **رحمته**: «وأصل «ذلك»: «ذا» وهو اسم يشار به إلى المذكّر، مثل: تا، للمؤنّث، ومثل: دان، في التثنية، وفي الخطاب: ذانك وذينك، بالتّخفيف فيهما وبالتّشديد، والجمع: أولئك وأولى لك [كذا] وتدخل الهاء، فتقول: هذا وهذي وهذه، وتدخل الهاء على ذاك، فتقول: هناك، ولا تدخل على ذلك، ولا على أولئك، وذا إشارة إلى القريب، وذاك إلى البعيد، وذلك إلى الأبعد»^(١٦٦).

وهو نصّ معياريّ يكشف عن مستوى توظيف أسماء الإشارة واستعمالها السِّيَاقِيَّة، ليس إلا، وعلى نحو من إسهاب، كما في مقولات التَّطْبِيق، ففي قوله **جئته**: «الأولى: الضَّمير في «ذلك»، وفي «به» في قوله: (وَكَمَا غَبْنَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ نَشْهَدْهُ، وَأَمَّا بِهِ)، راجع إلى الأقسام والعزائم والأنبياء المذكورين في هذا الدعاء» (١٦٧).

ويعني بذلك تلك الفقرات الدعائية، سواء أكانت القريبة المسافة منها أم البعيدة، التي تقدّم ذكرها في قوله الإمام **عليه السلام**: «(وَيُنُورِ وَجْهَكَ الَّذِي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِلْجَبَلِ، فَجَعَلْتَهُ دَكًّا، وَخَرَّ مُوسَى صَعْقًا، وَيَمَجِّدُكَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى طُورِ سَيْنَاءَ، فَكَلَّمْتَ بِهِ عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ، وَيَطْلَعُكَ فِي سَاعِيرِ، وَظُهُورِكَ فِي جَبَلِ فَارَانَ، بِرَبَوَاتِ الْمُقَدَّسِينَ، وَجُنُودِ الْمَلَائِكَةِ الصَّافِينَ، وَخُشُوعِ الْمَلَائِكَةِ الْمُسَبِّحِينَ، وَبِرَكَاتِكَ الَّتِي بَارَكْتَ فِيهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ **عليه السلام** فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ **عليه السلام**، وَبَارَكْتَ لِإِسْحَاقَ صَفِيِّكَ فِي أُمَّةٍ عِيسَى **عليه السلام**، وَبَارَكْتَ لِيَعْقُوبَ إِسْرَائِيلِكَ فِي أُمَّةٍ مُوسَى **عليه السلام**، وَبَارَكْتَ لِحَبِيبِكَ مُحَمَّدٍ **عليه السلام** فِي عَتْرَتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَّتِهِ)».

نجد في هذا النصّ، على وجازته، أكثر من إجراء وظائفٍ ودلاليّ يمكن بيانها على نحو ما يأتي:

١- إدراك تمثيل اسم الإشارة مع المضمّر، تنزيلها منزلة الوظيفة الواحدة، وهما كذلك في هذا النصّ؛ لأنّ اسم الإشارة «ذلك»، يشير إلى سابق، كما أنّ الضمير، في «به» يشير إليه، والمرجع اللساني لكل منهما هو النصّ المذكور، وهو نصّ طويل.

٢- ثمة مقارنة كبيرة في هذا التوظيف الإدراكيّ بين الإشارة والضّمير، فالدرس النحويّ النصّيّ يقرن جملة من المفاهيم تحت مقولة الضمائر.

٣- الاختزال والإيجاز الذي حقّقه كلّ من الإشارة والمضمّر، عالٍ، فلو ذكّر

مرةً أخرى؛ لكان السِّيَاق النَّصِّي والإفادة منه بعيداً، أما وقد ذُكِرَ رمزا الإشارة والضَّمير، فقد حَقَّقَ من المعنى الدَّلاليِّ الكثير.

٤- كان لكلٍّ من اسمي الإشارة والمضمر أثرٌ كبير في التَّماسُك النَّصِّيِّ، وهو ما يفضي إلى الاستمرار الدَّلاليِّ والتَّواصل الإبلاغيِّ.

في الاحتمال الوظيفي النَّحويِّ

قد يوجد في التَّركيب النَّحويِّ من التَّفسير والاحتمال الإعرابيِّ، ما لا ترجيح فيه لجانب على جانب؛ وذلك لأُمور كثيرة، منها: إيجابيّة؛ لتوافر القرائن والأدلة التي تتساوى في الدَّلالة والبحث النَّحويِّ الاستدلاليِّ، فيكون اعتماد أحدهما قاضيّاً في الحكم مع وجود تصوّر لحكم نحويٍّ آخر، ومنها سلبية؛ وذلك لعدم وجود هذه القرائن الصَّارفة لوجه إعرابيٍّ دون وجه، وهو الأمر الذي يتَّسع فيه التَّركيب النَّحويِّ لأكثر من وجه، فتتعدّد فيه الوجوه الإعرابيّة؛ لتكون الاحتماليّة فيها قائمة على ما في الاعتماد من قواعد التَّوجيه والتَّفسير النَّحويِّ.

وفي «صفوة الصِّفات» نجد من الاحتمال الوظيفيِّ النَّحويِّ ما لا وقوف فيه لوجه دون وجه آخر، وذلك في النَّظَر في «قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَالِدِهَا﴾^(١٦٨). إذ قال **رحمته**: «يجوز أن يكون معناه: أن يدفع الرجل ولدها إلى مرضعةٍ أخرى. ويجوز أن يكون معناه: ولا تضارّ الأم الأب فلا ترضعه، فيحتمل البناء للفاعل، والمفعول»^(١٦٩).

لقد أخفى إدغام الرءاء المكرّرة في «تضارّ» = «تضارر» الأولى منها مكسورة ومفتوحة، أخفى شكل الفعل صيغةً وعلامات بنية، فاحتمل أن يكون الفعل فيها، إمّا على طريقة «فَعَلَّ»^(١٧٠) الذي يُوجّه النَّظَر النَّحويِّ إلى المبني للمعلوم/

الفاعل، أو على طريقة «فعل»، وطي الفاعل؛ ليكون مبنياً للمفعول/المجهول، ليكون التقدير في المبني للفاعل، عند فتح الادغام: ولا تُضارِر والدَّة، وفي المبني للمجهول بعد حذف الفاعل، وبناء الفعل للمفعول: ولا تُضارِر والدَّة.

أقول في قول أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) توصيف يُفصح أكثر عمّا في نصّ الشيخ الكفعمي، بل فيه أكثر من قراءة وتفسير وتوجيه، قال الأندلسي: «فأمّا من قرأ بتشديد الراء، مرفوعة أو مفتوحة أو مكسورة، فيحتمل أن يكون الفعل مبنياً للفاعل، ويحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، كما جاء في قراءة ابن عباس، وفي قراءة ابن مسعود؛ ويكون ارتفاع: والدَّة ومولود على الفاعليّة إن قُدِّر الفعل مبنياً للفاعل، وعلى المفعوليّة إن قُدِّر الفعل مبنياً للمفعول، فإذا قدرناه مبنياً للفاعل، فالمفعول محذوف تقديره: لا تُضارِر والدَّة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضّرر، ولا يُضارِر مولودُ له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضّرر»^(١٧١).

يبدو أنّ إدراك الشيخ الكفعمي يتجلّى في افتراض نصّه: أنّ الإدغام أسهم بخفاء الدالّ العلاميّ في المباني والصّيغة التّمهيدية الموطئة للفاعليّة أو المفعوليّة، فأوجب التقدير والاحتمال والتأويل، ولولاه لكان السياق النصّي واضح المبني والمعنى والدلالة، ليس فيه أيّ تأويل، سوى قراءة النصّ على المراد.

والمنصوبات

تقسّم المدوّنة الصرفيّة^(١٧٢) الفعل على أنواع متعدّدة في ثنائيات متقابلة، منها ثنائية: «التّعديّ واللزوم»، وهو تقسيم يتعاقد في مبانيه مع ما تنتهي إليه المدوّنة النحويّة^(١٧٣) من قراءة في نظريّة العامل وباب المنصوبات، و«علم

المفعوليّة»^(١٧٤)، في مفهوم: ما نصب «بعد تمام الكلام»^(١٧٥)، فالفعل اللازم: ما لا يتجاوز فاعله، والمتعدّي: ما يجاوزه؛ ليصل إلى مفعول أوّل، وهو كثير، وقد يتعدّى إلى مفعولين: أصولها مبتدأ وخبر، وهو باب «ظنّ وأخواتها»، وإلى ثلاثة في باب «أعلم وأرى». قال ابن النّاطم: «من الأفعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل، فتدخل على المبتدأ والخبر، بعد أخذها الفاعل، فتنصبها مفعولين...»^(١٧٦). وفي أوضح المسالك: «أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وإنّما قيل لها ذلك؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب...»^(١٧٧)، ومنها ما يفيد اليقين، كـ«رأى» مثلاً، وما ما يفيد الرّجحان، أي: رُجِحان الخبر، كـ«جعل» وسواه من الأفعال.

وفي إجراء الشّيخ الكفعميّ رحمته رُصد لتوصيف نحويّ قائم على إدراك دلاليّ لأفعال من «ظنّ وأخواتها»، وذلك في «قوله: (وَجَعَلْتَ رُؤْيَهَا لِجَمِيعِ النَّاسِ مَرِيئِي وَاحِدًا)». قال رحمته: «الرّؤية بالعين تتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: رأيت زيدا، أي: أبصرته، وبمعنى العلم إلى مفعولين، نحو: رأيت زيدا عالماً...»^(١٧٨).

وهو توصيف لم يخرج عن تقرير المدوّنة النّحويّة من نحو الدّلالة القلبيّة الحلميّة، أو البصريّة بالجراحة: العين. أقول: لعلّ في إجراء الشّيخ الكفعميّ لتسويق مصدر الفعل «رأى» قرآنيّاً وما فيه من معنى، لعلّ فيه معياراً ودليلاً للتوصيف الوظيفيّ النّحويّ؛ وذلك لأنّ المعنى هو الحُكم في تحديد هذه الأفعال قلبياً أو غير ذلك، فضلاً عن دلالتها في التّنابؤ والتّضمنين، وهذا التّسويق، ليس للفعل المتقدّم «رأى» فحسب، بل يجري أيضاً على ما رصده من الفعل «جعل»، فالأوّل يتجلّى بحسبه، أعني: الشّيخ الكفعميّ رحمته في «قوله تعالى: ﴿الْم تَرَأَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾»^(١٧٩). أي: ألم تسمع. وقوله تعالى: ﴿الْم تَرَأَى

إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا^(١٨٠)، أي: ألم ينته علمك إلى هؤلاء ومعناه: أعرفهم. وقوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾^(١٨١)، أي: علمنا. وقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^(١٨٢)، أي: يعلم. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ﴾^(١٨٣)، أي: عرفناهم. وقوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَوْهُمْ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾^(١٨٤)، أي: قابلهم^(١٨٥).

أمَّا الفعل النَّاسَخُ «جعل»، فقد جاءت موارد تسييقه عن شرحه **جعله** له- وقوله: (وَجَعَلَتِ الشَّمْسُ ضِيَاءً، وَخَلَقَتْ بِهَا الْقَمَرَ، وَجَعَلَتِ الْقَمَرَ نُورًا). قال **جعله**: «الجعل: هنا بمعنى الصيرورة، ومنه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١٨٦)، أي: صيرناهم، ويكون جعل بمعنى: عمل وهياً، بقوله: جعلت الشيء بعضه فوق بعض. ويكون بمعنى الوصف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾^(١٨٧)، أي: وصفوهم بذلك. وبمعنى الخلق كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١٨٨). وبمعنى التبيين، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾^(١٨٩)، أي: تبييتم أن الله عليكم رقيباً وشاهداً. وبمعنى الرؤية، كقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾^(١٩٠)، أي: هل رأوا غير الله خلق شيئاً فاشتبه عليهم خلق الله من خلق غيره؟. وبمعنى الحكم والاعتقاد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾^(١٩١)، أي: لا تعتقد مع الله إلهاً آخر وتحكم به.... وبمعنى الإنشاء والحدوث، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾^(١٩٢)... ولـ «جعلت» معانٍ آخر لا يليق ههنا ذكرها^(١٩٣).

أقول: إنَّها سياقات، وإن كان بعضها مكرراً، يمكن أن تُضاف إلى ما في النَّظَرِ النَّحْوِيِّ من رُؤْيِ التَّقْعِيدِ وَالتَّقْنِينِ في باب «ظن وأخواتها».

في التَّأْوِيلِ - تفسير الإخبار بالمصدر

تقدّم بنا أنّ هذه الأفعال في توصيف النَّحْوِيِّين، تدخل على الجملة الاسميّة: المبتدأ والخبر، أو ما أصله كذلك، وهو إجراء، في النَّظَرِ النَّحْوِيِّ، لا يعني تغيير ما عليه الأصل، إلاّ التَّغْيِيرُ الإِعْرَابِيُّ، أمّا سائر الفصائل والقيود والقرائن، فهي أنفسها، بل هي الأحكام في باب المبتدأ والخبر أنفسها في هذا الباب، كعدم الإخبار بالمصدر، والجنّة والزّمان، والتّقديم والتّأخير وجوباً وجوازاً وسواها من الثَّنَائِيَّاتِ التَّقَابِلِيَّةِ، وإلاّ سينفتح باب التَّأْوِيلِ النَّحْوِيِّ؛ استقامة النَّظْمِ والتّقييد.

وفي «صفوة الصّفات»، تبدو البنية العميقة الأصل الأوّل في التّركيب الأنموذجي حاضرة في تصوّر الشّيخ الكفعميّ رحمته وذلك في تفسير «قوله: (وَيُنُورُ وَجْهَكَ الَّذِي تَجَلَّيْتِ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا)». قال رحمته: «معنى: (فجعلته دكًّا) أي مذكوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول» (١٩٤).

فهذه القراءة بالتَّأْوِيلِ من المصدر إلى اسم المفعول، إنّما تكشف ما ينبغي أن يكون عليه الإسناد في الجملة التي يدخل عليها الفعل الناسخ: «جعل» من كون ما أصله الخبر في باب هذه الأفعال «ظنّ وأخواتها»، هو المشتقّ، ولذلك كان منه رحمته أن ينظر إلى ما كان في الأصل الأوّل مع ما يتعاوض معه من المباني الصّرفيّة؛ ليصدّر هذه المقالة والتَّأْوِيلِ النَّحْوِيِّ؛ لأنّه لا يجوز الإخبار عن المصدر، إلاّ بالتَّأْوِيلِ، ولم ينفرد التَّأْوِيلِ ثَمّة في باب «ظنّ وأخواتها»، بل إجراؤه كائن في باب «الحال» كما سيأتي.

المفعول المطلق

يقرّر النحويون^(١٩٥) حدّ المفعول المطلق بالقول: هو المفعول على الحقيقة، وهو المقصود بمقولة المصدر؛ لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدية إليه، سواء أكان يتعدى الفاعل، أم لم يتعدّه^(١٩٦)، وليس كذلك المفاعيل الأخرى، وهي مقيدة بحرف جرّ دونه، ولذلك سُمّي: المفعول المطلق^(١٩٧)، ويأتي مفيداً لتوكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده، وقد يُحذف عامله، وجوباً وجوزاً؛ بشروط مفصلة، تتعيّن مسائل في التوجيه والنظر النحوي، ولعلّ بعضها من منشأ استعماليّ تداوليٍّ ومقاميّ.

وفي «صفوة الصفات» نلاحظ الشيخ الكفعمي رحمته يلمح في «قوله: (بِرَبَوَاتِ الْمُقَدَّسِينَ وَجُنُودِ الْمَلَائِكَةِ الصَّافِينَ وَخُشُوعِ الْمَلَائِكَةِ الْمُسَبِّحِينَ)»^(١٩٨). مصدرًا لا يستعمل فعله، بل يُحذف وجوباً، لمكان العلميّة فيه، وهو: «سبحان». يقول فيه: «سبحان علمٌ للتسبيح لا يُصرف، وهو منصوب على المصدرية، وسُبْحَانَ رَبَّنَا بضمّ السين والباء، أي: جلالته، وسُبْحَانَ وجهه تعالى أي نعمة وجهه [كذا]»^(١٩٩).

يوافق الشيخ الكفعميّ إذن في النظر ما يذهب إليه ابن يعيش، قال ابن يعيش: «وأما قولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، فهو مصدرٌ منصوبٌ غيرٌ متصرّف، ولا منصرفٍ؛ وأما كونه غير متصرّف، فإنّه لم يُستعمل إلّا منصوباً، ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا ألفٌ ولا م، كما تدخل على غيره من المصادر، نحو (السَّقِي) و(الرغِي). وهو من المصادر، التي لا تُستعمل أفعالها، كأنه قال: «سَبَحَ سُبْحَانًا» بتخفيف الباء، كقولك: «كَفَرَ كُفْرَانًا»، و«شَكَرَ شُكْرَانًا». ومعناه التنزيه والبراءة، وقد استعمل مضافاً، وغير مضاف، وإذا لم يُضَف، ترك صرفه، فقيل: «سبحان من

زيد»، كأنه جعل عَلَمًا على معنى البراءة، وفيه الألف والنون زائدتان، نحو قول الأعشى:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ

وهو مثل «عثمان» في منع الصّرف للعلميّة وزيادة الألف والنون، فأما «سَبَّحَ يُسَبِّحُ» فهو فعلٌ ورد على «سبحان» بعد أن ذُكر وعُرف معناه، فاشتقوا منه فعلاً. قالوا: «سَبَّحَ زيدٌ»، أي: قال: «سبحان الله»، كما تقول: «بَسْمَلٌ» إذا قال: «بسم الله...»^(٢٠٠).

الحال

الحال، في النَّظَرِ النَّحْوِيِّ^(٢٠١)، يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، وهو وصف فضلة منتصب مبين لهيأة الفاعل أو المفعول عند وقوع الحدث، كائن في جواب كيف. وهو إنّما ينتظم في الكلام؛ ويكون على قسمين: مؤسس لمعنى، ومؤكّد له، وفي شروط تتصف بالغالبيّة؛ كونه: منتقلاً مشتقاً، نكرةً، وقد يأتي مصدرًا، وهو حينئذٍ يؤوّل، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): «اعلم أنّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال، فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر...»^(٢٠٢). وجاء في همع الهوامع: «ورد الحال مصدرًا بكثرة، قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتًا... وقالوا قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا ومشياً... فذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي ساعيًا، وراكضًا... وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان ركض، وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي ذا سعي... وقيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيّة، وعليه الكوفيون، وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها... وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته

العرب،...» (٢٠٣).

وفي «صفوة الصفات» يكشف الشيخ الكفعمي في قوله: (وَأَمَّا بِهِ وَلَمْ نَرَهُ صِدْقًا وَعَدْلًا). عن مصدرين، يجري عليهما، على الرغم من الاختلاف الاستعماليّ فيهما، توصيف نصبهما على الحالّية، قال **رحمته**: «(صِدْقًا وَعَدْلًا) منصوبان على الحال» (٢٠٤).

ولا شك في أنّ إدراك وصفهما بذلك إنّما يقوم على تأويلهما النحويّ، بالمشقّق، والتّقدير: مصدّقين به،... ولولا هذا الملحظ لم يسغ توصيفه بالقول: «حال»؛ لأنّ النّصّ، والشّأن هذا، متسع في الدّلالة إذ يمكن أن يكون منصوبًا على المفعوليّة المطلقة أيضًا.

النّداء

ويفسّر النّحويّون (٢٠٥) النّداء بمفهوم: تنبيه المخاطب لإقباله، بحرف نائب مناب أدعو، لفظًا أو تقديرًا، وهذا الإقبال يشمل الحقيقيّ والمجازيّ، والمقصود به الإجابة (٢٠٦)، وهو في التّصوّر النّحويّ يندرج بضمن المنصوبات التي يضمّر فيها الفعل وجوبًا، لأسباب (٢٠٧): منها كثرة الاستعمال والقصد، وحروفه ثمانية، والياء منها أمّ الباب؛ لأنّها أعمّ الحروف استعمالًا في النّداء (٢٠٨). وقد يُحذف حرف النّداء؛ اختصارًا، إلّا في مواضع، منها نداء لفظ الجلالة: يا الله، قالوا: «اسم الله تعالى نحو: يا الله إذا لم يعوّض في آخره الميم المشدّدة عن حرف النّداء؛ لأنّ نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حُذِفَ حرف النّداء، لم يدل عليه دليل، والحذف إنّما يكون للدليل،...» (٢٠٩). وما يختصّ منه في النّداء سماعًا، في: اللّهُمَّ، أصله الجلالة زيدت فيه الميم المشدّدة عوضًا من حرف النّداء، ومن ثمّ لا يجمع بينهما إلا في الضّرورة، هذا مذهب البصريّين، أمّا الكوفيّون فجوزوا الجمع بينهما

بناء على رأيهم إن الميم ليست عوضاً منه، بل بقية من جملة محذوفة، وهي: أُمَّنَا بخير^(٢١٠).

ويبدو أن الشيخ الكفعمي، وهو يورد تفسير «اللَّهُمَّ» من «قوله: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ الْأَعَزِّ الْأَجَلِّ الْأَكْرَمِ)». يبدو متابعاً للبصريين، معتمداً فيه على نقله من سيبويه (ت ١٨٠ هـ) من توجيهه النحوي وإجراء قول. قال **رحمته**: «اللَّهُمَّ: معناه: يا الله، حُذِفَتْ منه يا النداء، وجُعِلت الميم عوضها، والـ (لاهم) أيضاً بمعنى اللَّهُمَّ، قال عبد المطلب:

لاهم أن المرء يمنع رحله وجلاله فامنع جلالك

وجوز سيبويه أن يكون لاه اسم الله، والميم في لاهم واللهم بدل من حرف النداء، ورَّبَّما جمع بين البدل والمبدل في ضرورة الشعر، كقوله:

أقول: يا اللهم يا للهما^(٢١١).

أقول: تتساقق مقولته **رحمته** مع مقولات النحويين في إجراء توصيف معنى النداء وتفسيره لـ «اللَّهُمَّ» بالعوض والإبدال، وإن كان ثمة خلاف بين النحويين، فليس ممَّا هو فيه كما يُفهم افتراضاً من فحوى تركه له بل فائدة تكفي على ما تقدّم تفسيره واعتماده.

والمججورات

المججور بالحرف:

يتصافر المعنى الدلالي مع النظم الوظيفي النحوي^(٢١٢)، في توصيف حروف الجرّ، من كونها عشرين حرفاً، كلّها مختصة بالأسماء، تجرّ معاني الأفعال أو تضيفها إلى الأسماء التي بعدها وتربطها بها، فيكون المراد من الجرّ المعنى

المصدرية، ولهذا تُسمَّى «حروف الإضافة»، و«الجر»، و«الصفات» أيضًا؛ لأنها تُحدِّث صفة في الاسم، ولكلٍّ منها معانٍ استعمالية خاصة، كما في توصيف البصريين، أو أكثر في تناوب حرف مكان آخر، كما في إجازة الكوفيين.

وفي رصد الشيخ الكفعمي ثقافة وتضاييف ثم إحالة على مراجع، حين ينظر إلى ما يؤدِّيها حرف الجر في الجملة، ففي معنى حرف الجر «اللام» مثلاً يجمع بين المعنى البلاغي والتفسير النحوي، إذ يجعل استعماله من أنواع البديع. قال: **رحمته**: «اعلم أنه قد حصلت في هاتين العقدتين اللتين هما: (الذي إذا دُعيت به على مغالق أبواب السماء للفتح بالرحمة أنفتحت، وإذا دُعيت به على مضائق أبواب الأرض للفرج بالرحمة أنفرجت) أنواعاً من البديع»^(٢١٣)، ثم قال: «منها لام العلة: في للفتح، وللفرج، بمعنى: إن الاسم الأعظم علة لفتح المغالق وتفريج المضائق، قال تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢١٤)، فسبق الكتاب من الله تعالى علة للنجاة. ومعاني اللامات كثيرة تناهز أربعين معنى، وقد أفرد محيي الدين إبراهيم بن عمر الفاروخي، معاني اللامات كتاباً سماه: ضروب اللامات، ليس هاهنا مكان ذكرها»^(٢١٥).

وفي معنى «الباء» وما تضيفه من معنى السببية في التركيب، قال **رحمته** في «قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُكَ الْحُسْنَىٰ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرُوا...))». مع دليل قرآني بتناص لقوله تعالى: ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾^(٢١٦). قال: «أي: بسبب صبرهم»^(٢١٧).

القسم

يؤشِّر أفراد المدونة النحوية^(٢١٨) لحروف القسم؛ في باب مستقل؛ إلى ما فيه من أهميّة وأحكام نحوية ودلالية خاصة؛ لأنه يقع تحت مقولات صريحة وغير صريحة، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية، قال ابن جنبي: «اعلم أن القسم، ضرب

من الخبر، يُذكر ليؤكد به خبرٌ آخر، والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به، ثلاثة هي: الباء والواو، والتاء، فالباء هي الأصل،...» (٢١٩)، وسواها محمول عليها؛ والفعل القسَمي معها له أن يظهر أو يُضمَر، فضلاً عن دخولها على المُضمَر والمُظهر من الأسماء (٢٢٠).

أقول تشكّل بنية القسم في النظرية النحوية بنية نصية كبرى، وهذا ما يلحظ في مقولات الاختيار والاحتياج والتعلق بين المكونات التي تكون جملة القسم فيها، لتشير إلى مواقع من الوظائف المشوبة بالدلالة والقصد، قال ابن عصفور: «تحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء، القسم، والمقسم به، والمقسم عليه، وحروف القسم والحروف التي تعلق المقسم به، بالقسم عليه، فأما القسم فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى،...» (٢٢١).

وللشيخ الكفعمي في «صفوة الصفات» هذا الرصد والإدراك، إذ ينظر إلى جمل الدعاء التي تجري في سياق القسم، ليجعل منها منطقة في التحليل والشرح، ففي «قوله: (وَبِمَجْدِكَ الَّذِي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِمُوسَى كَلِمِكَ ﷻ فِي طُورِ سَيْنَاءَ، وَلِإِبْرَاهِيمَ ﷻ خَلِيلِكَ مِنْ قَبْلُ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، وَإِسْحَاقَ صَفِيكَ ﷻ فِي بَيْتِ شَيْعٍ، وَلِيَعْقُوبَ نَبِيِّكَ ﷻ فِي بَيْتِ إِيل)».

قال **رحمته**: «المعنى: أنه ﷻ أقسم على الله سبحانه بمجده الذي تجلّى به لهذه الأنبياء الأربعة ﷻ في هذه الأماكن الأربعة» (٢٢٢).

وفي «قوله: (وَبِعِلْمِكَ وَجَلَالِكَ وَكِبْرِيائِكَ وَعَزَّتِكَ وَجَبْرُوتِكَ الَّتِي لَمْ تَسْتَقْبَلْهَا الْأَرْضُ)».

قال **رحمته**: «أقسم ﷻ على الله سبحانه بهذه الخمسة المذكورة» (٢٢٣).

وفي قوله: (وَبَرَكَاتِكَ الَّتِي بَارَكْتَ فِيهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ ﷺ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَارَكْتَ لِإِسْحَاقَ صَفِيِّكَ فِي أُمَّةِ عَيْسَى ﷺ، وَبَارَكْتَ لِيَعْقُوبَ إِسْرَائِيلِكَ فِي أُمَّةِ مُوسَى ﷺ): «أقسم عليه سبحانه ببركاته التي بارك فيها على إبراهيم ﷺ في أُمَّة نبينا محمد ﷺ». (٢٢٤).

ثم قال: «قوله: (وَبَارَكْتَ لِإِسْحَاقَ صَفِيِّكَ فِي أُمَّةِ عَيْسَى ﷺ، وَبَارَكْتَ لِيَعْقُوبَ إِسْرَائِيلِكَ فِي أُمَّةِ مُوسَى ﷺ). وهو عطف على القسم ببركات إبراهيم ﷺ. وتقدير الكلام: وبركاتك التي باركت لإسحاق صفيك، وبركاتك التي باركت ليعقوب إسرائيلك» (٢٢٥).

تمثيل القسم في النصّ ثمة ليس فيه مطالب تفصيلية على نحو المباني، بل القصد، كما يبدو من الشرح والتحليل، هو ما يعنيه القسم، وأهميته المُقسَم به.

المجورور بالإضافة:

الإضافة هي مطلق الإسناد، في مفهوم الدرس النحوي^(٢٢٦)، وفي حدّها قول: هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ أبداً، والاسم الأوّل هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، وهو الذي نُسبَ إليه شيء بواسطة حرف الجرّ، ولذلك كانت أقسامها قائمة على معاني الحروف في: الملكية بمعنى «اللام»، والبيانية بمعنى «من»، والظرفية بقيد «في». وهي إمّا حقيقتية تفيد التعريف أو التخصيص، أو مجازية تفيد التخفيف في اللفظ فحسب. وتقسيم الأسماء بحسب النحويين فيها إمّا جائز بالإضافة، وإمّا ممتنع، ومنها ما يكون ملازماً لها، لفظاً أو معنى، أو معنى فحسب، وهي: «كل وبعض وأي».

ويبدو من رصد النحويين لفاعلية الجزأين أحدهما بالآخر معاً، هو الدافع لعقد دائرة التوصيف بالإسناد أو التركيب الإضافي، ليس على المستوى الوظيفي

فحسب، بل الدَّلاليُّ أيضًا، قال ابن مالك: «كلُّ جزء من جزأي الإضافة مؤثّر في الآخر؛ فالأوّل مؤثّر في الثاني الجرّ بأحد المعاني الثلاثة، والثاني مؤثّر في الأوّل نزع دليل الانفصال مع التّخصيص، إن كان الثاني نكرة، ومع التّعريف إن كان معرفة» (٢٢٧).

وعند قراءة «صفوة الصفات»، يتبيّن إجراء الشيخ الكفعميِّ لما في نسق الإضافة من معنى أو تعويض وإبدال، فمن الرصد الدَّلاليّ الذي يعقد عليه شرح النّصّ، ما قال في قوله: (وَسَخَّرْتَهَا بِسُلْطَانِ اللَّيْلِ وَسُلْطَانِ النَّهَارِ، وَالسَّاعَاتِ وَعَدَدِ السَّنِينَ وَالْحِسَابِ)». قال **رحمته**: «إنّما أضاف السُّلطان الذي هو القهر والقوة هنا وهو الله تعالى حقيقة إلى الملويّن [يقصد الليل والنهار]؛ تفخيماً لأمرهما؛ ولكونها العِلّة في معرفة الساعات والسنين والحساب،...» (٢٢٨).

فالنّظر يبدو من جانبيّن الأوّل من المضاف إليه الذي عكس عليه معنى المضاف المكرّر، وهو «السُّلطان»: القهر والقوة، ليكون المضاف إليه في توصيفه عِلّة الحساب، ولولا هذا الإسناد الجزئيّ، أي: الإضافة/التّركيب الإضافي؛ لما كانت لهذه الدّلالة من التّفخيم والتّعظيم من معنى، فضلاً عن قراءة العدول الاستعماليّ المعجميّ ونسبة المعنى من السُّلطان إلى المضاف إليه: الليل والنهار، فالمفارقة المعجميّة التي تحصلت في طيات الإضافة فاعليّة ثانية لهذا المعنى النّحويّ الدَّلاليّ المرصود منه **رحمته**.

ومن توجيهه لمبدأ الإضافة وما تؤدّيه من وظيفة الاختصار وتأثير الثاني بالأوّل، حتّى يُحذف منه ما يدلّ على تأنيثه، ما قاله **رحمته** في: «قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾» (٢٢٩). قال: «أي: أدامها، ولم يقل: وإقامة؛ لأنّ الإضافة قامت مقام الهاء» (٢٣٠).

أمّا إجراؤه التّحليليّ في الأسماء الملازمة للإضافة، فيبدو في قراءته لـ «كلّ،

وبعض، وهما في التصور النحوي، من الأسماء الملازمة للإضافة معني، لا لفظاً، بمعنى يمكن قطع الإضافة عنها وتبقى الإضافة فيها منوية، ولذلك هما معرفتان، لا تدخل عليهما «أل»^(٢٣١)، ولكن الشيخ رحمته ينظر إليهما على أنّهما ممّا يمكن أن يدخل عليهما «أل» بقراءة مخالفة، ومتابعة، يعقبها أخذ بها وتصويب رأي. قال رحمته: في «قوله: (وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)». قال صاحب نجد الفلاح: كل وبعض معرفتان لم يجيا عند العرب بالألف واللام، قال: وهو جائز لأنّ فيهما معنى الإضافة. وفي كتاب التكملة: قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: العلم في كتاب ابن المقفع كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل. فأنكر ذلك أشدّ الإنكار، فقال: الألف واللام لا يدخلان على بعض وكل؛ لأنّهما معرفة بغير ألف ولام. وفي القرآن: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾^(٢٣٢). قال أبو حاتم: ولا تقول العرب الكل، ولا البعض، وقد استعمله الناس حتّى سيبويه والأخفش في كتابيهما لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك؛ فإنّه ليس من كلام العرب. قلت: قد جوزه الأزهرّي والجوهريّ وسيبويه والأخفش، وغيرهم من أفاضل العلماء، وإنّ أنكره الأصمعي^(٢٣٣).

أقول في المسألة جدل قائم بين النحويين^(٢٣٤)، خلاصته قاسم مشترك، وهو أنّ «كلّ وبعض» من الأسماء المضافة معني، وهي معرفة لذلك، ومعرفتها، في حساب نيّة الإضافة، تنكر إدخال «أل» عليهما، وعلى الرّغم من ذلك يبدو أنّ الشيخ الكفعمي رحمته على قياس متابعة، له رأيّ فيهما، وهو جواز دخول «أل» عليهما.

في التّوابع

تننظم التّوابع في مفهومها النّحويّ^(٢٣٥) بالثّواني المساوية للأوّل في الإعراب، المشاركة له في العوامل، أي: المتّمّات الملازمة له إعراباً ودلالة معنّى^(٢٣٦)، قال ابن النّاطم: «التّابع: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمجدّد... وقولي: الحاصل والمتجدّد: يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب. والتّوابع خمسة أنواع: النّعت، والتّوكيد وعطف البيان، وعطف النّسق والبدل»^(٢٣٧).

الصّفة/النّعت

الصّفة والوصف في اصطلاح البصريّين مرادف للنّعت عند الكوفيّين، وهي التّابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو ما يتعلّق به؛ لغرض الإيضاح والتّخصيص، أمّا الإيضاح، فهو رفع الاشتراك اللفظيّ الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، وأمّا التّخصيص، فهو رفع الاشتراك المعنويّ الواقع في النّكرات^(٢٣٨). وانتظامها، أعني: الصّفة، في التّركيب النّحويّ يقوم على شروط مهمّة، كالاتّفاق أصالة، أو تأويلاً، ثمّ نحو المطابقة؛ إذ إنّ الصّفة لا بدّ من أن تطابق المنعوت في كلّ خصائصه التّكوينيّة في النّظم والدّلالة^(٢٣٩).

وفي «صفوة الصّفات»، لا نجد من الشّيخ الكفعميّ رسداً للنّعت/ الصّفة، إلا في مورد واحد، وذلك في «قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُكَ الْحُسْنَىٰ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرُوا...)». قال **رحمته**: «الحسنى: تأنيث الأحسن، صفة للكلمة»^(٢٤٠).

وهو نصّ يلفت إلى أمرين: استعمال مصطلح البصريّين، ونحو المطابقة بين الصّفة والموصوف، بين: «الكلمة، والحسنى»، ولا شكّ في أنّ هذا الإدراك، على وجازته، دالّ على ما لأهميّة التّوابع من قدرة على تحقيق الاتّساق بين المكوّنات

في النَّصِّ، ليس في مورد الصِّفة/النَّعت فحسب، بل في موارد العطف التي هي أكثر إيراداً، كما يأتي.

العطف بالحرف/النَّسق

يُجَدِّد النَّحْوِيُّونَ^(٢٤١) عطف النَّسق، بأنَّه تابع يتوسَّط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف العشرة، ولكلٍّ منها استعمال خاصٌّ ودلالة، وهي على نوعين: قسم يعطف مطلقاً، فيشرك الثاني في الإعراب والمعنى، وقسم: يعطف لفظاً حسب. ولهذا يُسمَّى: العطف بالحرف، وهو من عبارات البصريين، ويُسمَّى «نسقاً عند الكوفيين». وكثيراً ما يسمِّيه سبويه الشَّرْكة. والغرض منه هو الاختصار والاشتراك في التأثير بالعمل، قال ابن الحَبَّاز (ت ٦٦٠هـ): «النَّسق بمعنى المنسوق، وهو المنظوم، تقول: نسقتُ العِقدَ، أي: نظمتُه. ولما كان التَّابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابط، وكان الحرف أولى؛ لأنَّ الحروف نوابغ عن الأفعال. وفي حروف العطف اختصار بديع، وهو أنَّها تكفي مؤونة تكرير العامل، والعطف في المختلفين نظير في المتفقين»^(٢٤٢).

ويبدو أنَّ في قراءة النَّحْوِيِّينَ^(٢٤٣) للتركيب العطفِيِّ ومحورية الروابط: حروف العطف، ومنها «الواو» تحت مفهوم مطلق الجمع، أو الجمع مطلقاً، ووصفها بأمِّ الباب، فضلاً عما تختصُّ به، والقياس عليها، يبدو أنَّ فيها الكثير من مقاربات الدَّرس النَّصِّيِّ الحديث^(٢٤٤)، ليس في مبدأ الاختصار، فحسب، بل في مبدأ الاشتراك في المعاني والترابط وتحقيق التماسك النَّصِّيِّ؛ لأنَّ العطف من وسائل الاتساق، ومقولات نصِّيَّة النَّصِّ.

وفي «صفوة الصفات»، يلاحق الشَّيخ الكفعمي رحمته التَّابع: المعطوف عليه، عندما يلحظ الرابط: حرف العطف الواو، ليعقد عليه شرحه وبيان ما في معاني

النَّصَّ من ترابط وشدّ أو توائق بين فقرات النَّصِّ الدُّعائيِّ. فمن ذلك مثلاً ما يلحظه في «قوله: (وَفِي أَرْضِ مِصْرَ بَتْسَعِ آيَاتِ بَيِّنَاتٍ)». قال **رحمته**: «هذا عطف على ما تقدّم، أي: وبمجدك الذي كلّمت به موسى بن عمران في أرض مصر بتسع آيات» (٢٤٥).

وفي «قوله: (وَأَوْفَيْتَ لِإِبْرَاهِيمَ **عليه السلام** بِمِيثَاقِكَ، وَلِإِسْحَاقَ بِحَلْفِكَ، وَلِيَعْقُوبَ بِشَهَادَتِكَ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ بَوَعْدِكَ، وَلِلدَّاعِينَ بِأَسْمَائِكَ فَاجَبْتَ)» (٢٤٦). قال **رحمته**: «وأما استجابته للداعين بأسمائه، فهو عطف على ما تقدّم» (٢٤٧).

وفي «قوله: (وَفِي الْمُنْبَجِسَاتِ الَّتِي صَنَعْتَ بِهَا الْعَجَائِبَ فِي بَحْرِ سُوفٍ)». يقول **رحمته**: «هذا عطف على ما تقدّم من القسمه عليه سبحانه بمجده، فكأنه قال: وبمجدك يوم فرقت لبني إسرائيل البحر، وبمجدك في يوم المنبجسات، وهي العيون الجارية من الحجر،...» (٢٤٨).

فهذه الإجراءيّة في التّحليل والشرح، تُفصح عن مدى إدراك ما في توائق النَّصِّ وترابط المعاني التي يحملها رسالة، فكان أن أجرى الشيخ **رحمته** توصيف ما يسجّل ذلك التّأصّر، فإذا به يلحظ قرينة العطف بحرف «الواو»، ليس في عطف مفرد على مفرد فحسب، بل في عطف فقرات من النَّصِّ على فقرات أُخرى منه.

وقد يأتي على أكثر ممّا تقدّم من تقدير، فيظهر ما أخفي في البنية النَّحويّة العميقة من تقدير التّركيب العطفيّ، لمقولة «العطف على نيّة تكرار العامل» (٢٤٩). قال **رحمته**: في «قوله: (وَبَارَكْتَ لِيَسْحَاقَ الَّتِي بَارَكْتَ فِيهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ **عليه السلام** فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ **عليه السلام**، وَبَارَكْتَ لِإِسْحَاقَ صَفِيِّكَ فِي أُمَّةٍ عِيسَى **عليه السلام**، وَبَارَكْتَ لِيَعْقُوبَ إِسْرَائِيلِكَ فِي أُمَّةٍ مُوسَى **عليه السلام**). وهو عطف على القسم ببركات

إبراهيم عليه السلام وتقدير الكلام: وبركاتك التي باركت لإسحاق صفيك، وبركاتك التي باركت ليعقوب إسرائيلك» (٢٥٠).

العطف وإعراب النَّص:

وقد يورد على اعتياده في المنهج قولاً للمناقشة مع نصوص إجرائية توافقية، أو تخالفية، ليعتمد من بعد على قول، وهذا ما نجده عندما عرض قول: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ». وذكر قول «الطبرسي» (٢٥١)، وما أسس عليه، قال رحمته: «قال الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الطبرسي: في قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ» قولان: الأول: أن يعطف على محمد بغير تكرير «على»، فعلى هذا القول يكون عطف مفرد على مفرد. الثاني: أن يعطف على صلِّ، فيلزمه أن يكرَّر «على»؛ لأنَّه عطف جملة على جملة. فعلى الوجه الأول الواو نائب عن الحرف، وعلى الثاني نائب عن الفعل، وهو ههنا قبيح؛ لأنَّه بعيد، والعطف على الاسم حسن فصيح لأنَّه أقرب، والعطف على الأقرب أولى. فقولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» لا يصلح، ولا يصحَّ عند جميع النُّحاة. أمَّا لو وضع موضع المظهر مضمرة كقولك: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ، فالعطف على الفعل أولى؛ لأنَّ العطف على الاسم ممتنع هنا؛ لأنَّ المجرور بمنزلة جزء الكلمة وعطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة غير جائز؛ لأنَّ المساواة شرط بين العاطف والمعطوف» (٢٥٢).

ثمَّ ينقل الشيخ الكفعمي رحمته، عن «الكراجكي» بياناً لمسألة العطف الجائز منه والممتنع، وما في اعتياده من القياس النُّظمي على نحو العربية، قال: «وقال الكراجكي في كنز الفوائد: رأيت جماعة من أصحابنا ينكرون على من يفرِّق بين اسم النبي عليه السلام وآله بـ «على» ويزعمون أنَّهم ما يرون في النهي عن ذلك

خبراً، ولم اسمع خبراً يجب التعويل عليه في هذا المعنى. قال: والذي صحّ عندي في ذلك هو ما دلّت العربية عليه من أنّ الاسم المضممر إذا كان مجروراً لم يحسن أن يعطف عليه إلا بإعادة الحرف الجار تقول: مررت بك ويزيد، ونزلت عليك وعلى عمرو، لأنه ترك الحرف الجار لحن» (٢٥٣).

ثمّ يقول الشيخ الكفعمي رحمته: «فالصواب: أن يُقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا يجوز: صلى الله عليه وآله إلا على أن يكون الآل منصوبة بالعطف على موضع الهاء من «عليه»؛ لأنّ موضعها نصب بوقوع الفعل، وإن كانت مجرورة بـ«على»» (٢٥٤).

أقول: يبدو لي أنّ في نصّ الشيخ الكفعمي قراءتين: الأولى: أنّ النصّ متواصل مع قول «الكراجكي» الذي نقله، ليكون رأياً منقولاً عنه فحسب، وما للشيخ الكفعمي سوى النقل. القراءة الثانية: أنّه رأيٌ للشيخ الكفعمي نفسه، وهي قراءة فيها خلاف ما عليه اعتياد الشيخ من استعماله المكتوب في هذا الكتاب «الصفوة»؛ لأنّه ذكّر عليه. من غير ذكر حرف جارٍ مع العاطف، في طياته. وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن أن يكون مورده على الاختيار، وهو رأي الكوفيّين من ذكر إعادة الجارّ مع العطف، أو عدمه، على خلاف البصريّين الذين منعوا ذلك إلا بالإعادة، مع المضمّر (٢٥٥)، وإلا فخلافه يعود إلى مبدأ الصواب الذي ذكره.

الإعراب والاعتماد على القرائن

يذكر الشيخ الكفعمي رحمته نصّاً مساوفاً للنصّ الدّعائيّ موضوع الشرح، نصّاً من «دعاء رجب»، يرصد فيه اختلاف بنية توجب الاختلاف في الإعراب، ليصل منها إلى قول: «فأنواع الإعراب فيها أربعة: أي في قوله: (وَيْهِمُ الصّافِينِ).

ثم قال **جولته**، في كسر «بهم» مع عدم جوازه، ونفي صحته بالقياس على بنى آخر، قال: «ولعل على إعراب الكسر، أن يكون هناك مقدر محذوف، فيكون معنى: وبهم الصّافين الحافين، أي: وألحق بهم الصّافين الحافين في الصّلاة عليهم، والله أعلم؛ لأنّ صدر الكلام دالٌّ على ذلك لقوله: (صلّ على عبادك المنتجبين)» (٢٥٦).

في حروف المعاني

إعراب الفعل المضارع:

أجرت المدوّنّة النّحويّة على قاعدة أنّ «المعاني... من حقّها أن تُؤدّي بالحروف» (٢٥٧) مقولات في «نظرية العامل النّحويّ»، والتّصرّف الإعرابيّ في الاختصاص وعدمه (٢٥٨)، في تصوّر كُليّ لمعنى الحرف واستعماله الدّلاليّ: ما دلّ على معنى في غيره (٢٥٩)، وهي قراءة تشي بأهميّة النّظم النّحويّ الذي لا تستقيم مقولة الضّمائم و«الافتقار المتأصل» (٢٦٠) للحروف، إلا به.

ومن هذه الحروف ما أُفردَ بباب خاصّ لإعراب الفعل المضارع (٢٦١)، ولكلّ منها ملابساته واستعمالاته السّياقيّة، وهي نواصب الفعل المضارع، كـ «لن، وأن، وكَي، وإذن»، وجوازمه، سواء أكانت الجازمة منها لفعل واحد، كـ «لم» واختها: لمّا، أم لفعلين في تركيب شرطيّ تعالقت أطرافه، وترابطت معانيه بجزم أم بغيره، وهي أدوات الجزم، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أن، وذلك قولك: أريد أن تفعل، وكَي، وذلك جئتُك لِكَي تفعل. ولن» (٢٦٢).

وعند قراءة «صفوة الصفات» نجد توصيف هذه الحروف يجري على نحوين، الأوّل إدراك مرجعيّتها الإعرابيّة، سياقًا ووظيفةً، على نحو الإيجاز، ثمّ

الإحالة إلى الكتب النحويّة التي تناولتها وضمنت معانيها واستعمالها، وهذا ما نجده في قول الشيخ الكفعمي رحمته عند شرح: «قوله (أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَآلِ مُحَمَّدٍ)». قال: «(أَنْ) حرف ينصب الفعل المستقبل، وله أخوة تفعل كفعله يُعلم من كتب النحو» (٢٦٣).

فإدراك ما لوظيفة الحروف من الإعراب في النَّصب، والإحالة على المدوَّنة النحويّة (٢٦٤)، فيه أمران: الأوَّل: الاختصار على نحو مطلبها الأوَّل في الإعراب؛ لأنَّها أمُّ الباب، والثاني: قدرتها على التَّشكيل في سياقات أخرى، وهذا من شأنه فعلاً أن يكون له مكان آخر؛ لأنَّه كثير.

ومثل هذا أيضاً ما في رصده رحمته للحرف الجازم «لم»، الذي يختصّ بالفعل المضارع، وله مع أخيه «لما» من خصائص المفارقة والموافقة الكثير، كنفى الفعل المضارع وقلبه إلى الماضي (٢٦٥)، ولكن الشَّيخ الكفعمي يقتصر على توصيفه الوظيفي فحسب من الدُّخول على الفعل المضارع، ثمَّ توصيفه بالإعراب: الجزم، ليس إلا، ثمَّ الإحالة على كتب المدوَّنة النحوية، قال رحمته في «قوله: (ولم نره صدقاً وعدلاً)»: «(لم): حرف يجزم الفعل المستقبل وكيفية جزمه تُعرَف من كُتُب النِّحو» (٢٦٦).

وفي تأويل معنى الشرط، وجزم الفعلين بالتقدير والتَّضمين، ما نجده يعقد عليه بياناً وشرحاً، ففي «قوله: (وَكَمَا غَبْنَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ نَشْهَدْهُ)»، قال رحمته: «أي مثل ما غبنا عن ذلك ولم نحضره، وهو في معنى الشرط وجوابه: أن تصليَّ على محمد وآل محمد، وأن تفعل بنا كذا وكذا» (٢٦٧).

وهو في سياق ترابطي متواتق الأواصر سابقه يتعانق بلاحقه، ولاحقه بسابقه، في نسق نظميّ متماسك الأطراف، بيانه: «(اللَّهُمَّ، وَكَمَا غَبْنَا عَنْ ذَلِكَ،

وَلَمْ نَشْهَدْهُ، وَآمَنَّا بِهِ، وَلَمْ نَرَهُ؛ صِدْقًا وَعَدْلًا، أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ...».
ليأتي تأويله بالدعاء والصلاة، ثم الطلب والحاجة، في جواب.

وقد لا يتوقف منهجه في قراءة حروف المعاني بما تقدم عندما يأتي إلى الحرف «لا» إذ ينظم في استعملاته قراءات من المدونة النحوية بأمثلة قرآنية وأخرى شعرية بين توصيفها مرةً بالحذف، وهو ما عليه شرح النص الدعائي ومقارنته بسواه، ثم الاستدراك عليه بكونها، أعني: «لا» زائدة.

ففي «قوله: (وَيَقُولُكَ الَّتِي تُمْسِكُ بِهَا السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِكَ، وَتُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا)». قال **رحمته**: «هنا «لا» محذوفة والمعنى: أن «لا» تقع على الأرض، وأن «لا» تزولا، وهم يحذفون «لا» في مواضع والمراد الإثبات كهذين الموضعين، كقوله تعالى: ﴿كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾^(٢٦٨)، أي: أن «لا» تحبط. ومن أمثلة حذفها ما أنشدته للسيد بدر الدين أبي محمد الحسن الحسيني الجبشيتي **رحمته**:

نزلتم منزل الأضياف منّا
فعلجنا القرى أن تشتمونا
أي: أن لا تشتمونا. وقال الحريري في **ذرته**: وقد استعملت مضمرة أيضًا
في قول الشاعر:

أقسمت بالله أسقيها وأشربها
حتى تفرق ترب القبر أوصالي
فأضمر «لا»، كما أضمرت في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوَسِّفُ﴾^(٢٦٩)، أي:
لا تفتأ، وأكثر ما تضمّر في القسم، وقد تضمّر في غير القسم، كقول الراجز لابنته:

أوصيك أن تحمدك الأقارب
ويرجع المسكين وهو خائب
أي ولا يرجع. قلت: وكما استعملت مضمرة، فقد استعملت زائدة كقوله
تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾^(٢٧٠)، فـ«لا» هنا زائدة بدليل قوله تعالى في

سورة أخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ﴾^(٢٧١). واعلم أن «لا» أنواعها كثيرة ذكرها ابن جنبي في كتابه: معاني الحروف، ولا يليق هذا الكتاب بذكرها^(٢٧٢).

أقول: لعلّ في ما ختم به الشيخ الكفعمي رحمته كتاب «صفوة الصفات»، من قول: «هذا آخر ما أسمحت بانتخابه الفطنة الخادمة والقريحة الجامدة مع أنّ جميع حروف المعاني وكثيراً من نكت المباني لم نتعرض لشرحها في هذه الرسالة تفصيلاً من الإسهاب والإطالة، فهي باقية على سكناتها مقرّة في مكناتها، لكن إن وفقنا الله تعالى في مقام نسيئة الأجال ووفقنا للقيام بصالح الأعمال، شرحناه إن شاء الله تعالى شرحاً يعقب أنف اليراعة، بشر فوائده، وينطق لسان البراعة بذكر فرائده،...»^(٢٧٣). لعلّ في هذا من الاعتذار لجانبه الكريم، ما به مطلب الاعتبار من منهجية مطروحة، في موضوع لغويّ: صرفيّ، أو نحويّ بين إسهاب واختصار، وليبقى النصّ الدعائيّ دائرة معارف، تثرّب إليها أقلام العلماء، وتنهل منها قرائحهم،...

الخاتمة

تتضح لنا من مسارات البحث، جملة من نتائج يمكن إجمالها على نحو ما يأتي:

١. يعتمد الشيخ الكفعمي رحمته في الوصف الصرفي والنحوي على منهجية تستند إلى أصولها الموضوعية، والغرض الأول هو بيان ما في النص الدعائي والنص المحيط من معنى ودلالة.

٢. تميز الرصد الصرفي في كتاب «صفوة الصفات»، بمسائل متعددة، منها: أبنية مصادر الأسماء والأفعال، ومعاني الأبنية، والمشتقات، كاسم الفاعل وأبنية المبالغة، والتداخل المبنوي في المستوى الدلالي، والتذكير والتأنيث والجموع والتصغير، وبعض الاشتاقات والتصريفات الأخرى.

٣. تعتمد رؤية الشيخ الكفعمي على ما يراه مناسباً لمنظومة المشرح من إجراءات، ولذا كان يعتمد على مقولات علماء العربية في النظم اللغوية، مستنداً فيها إلى معايير من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والفنون الأدبية، فكان كلٌّ من المجالين: الصرفي والنحوي، قياساً قائماً من تشكيل ذلك، تثبته الخبرة الواسعة، والذاكرة الطويلة، والخلفيات المعرفية المتعددة لديه.

٤. سلك الشيخ الكفعمي، من الموضوعات النحوية، ما له اعتبار في الشرح والإيضاح، فكان له من التوظيف الموضوعي في نحو الكلام ومفهومه، مخالفاً لمقولات النحويين، والمعارف، كالمضمر وأسماء الإشارة، ثم في عمل المنصوبات كالنواسخ الفعلية، نحو: «رأى»، و«جعل»،

وتسويقها، ثم المفعول المطلق، والحال، والنداء، بعد ذلك المجرورات، كالمجرور بالحرف والإضافة والقسم، ثم التّوابع، كالعطف بالحرف/النّسق، وحروف المعاني، وهي إجراءات كان بعضها جارياً على نحو القياس والحمل، وبعضها في التّأويل، ورد الأصول إلى الفروع، كالحذف والتّقدير والاعتماد على الأدلة والقرائن.

٥. قاربت منهجيّة التّشريح في كتاب «صفوة الصّفات» الدّراسات اللّغويّة والنّصيّة والتّداوليّة الحديثة، وشريت من حقولها، فمستّها منهجاً وإجراءً، ولاسيما في رصد استعمال الضّمائر، والإشارة، والقسم، والعطف.

الهوامش

١. وينظر: الأبواب السبعة الأولى التي عقدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه، مثلاً: ١ / ١٢ - ٢٦. وما سيأتي من المبحث الثاني من المعاني النحوية وحدّ الكلام عند النحويين من هذا البحث.
٢. قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، شارحاً في تعريف الكلام وحدّه وتعيين أجزائه، قال: «هذا الباب مقدّمة لا بدّ من تقديمها قبل النّظر في شيء من أبواب النّحو، إذ لا يتحصّل شيء من تلك الأبواب إلا بعد تحصيله، ومضمّنه بيان الكلام وأجزائه وتمييز بعضها من بعض،...». المقاصد الشافية: ١ / ٣١.
٣. وهي رؤية تنطلق من الكلّ في التّحديد إلى الجزء في البيان والإيضاح، ومن ثمّ من إدراك الجزء إلى معرفة الكلّ الأوّل بعد معرفة أجزائه، في جدل دائر.
٤. المنصف: ١ / ٢.
٥. المصدر نفسه: ١ / ٣ - ٤.
٦. المقرب: ٤٦.
٧. ارتشاف الضرب: ١ / ٤.
٨. ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها؛ تمام حسان: ٨٢، و١٦٣، ١٧٨، ١٩١، و٢٠٥.
٩. ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٣.
١٠. سورة يوسف؛ من الآية: ١٠٠.
١١. صفوة الصفات: ١٦٥.
١٢. المصدر نفسه: ٤٥٧.

١١. المصدر نفسه: ١١٠.
١٢. المصدر نفسه: ٣١١.
١٣. سورة طه؛ من الآية: ١١٥.
١٤. سورة العصر، الآية: ٢.
١٥. صفة الصفات: ١٩٦.
١٦. المصدر نفسه: ١٦٥.
١٧. المصدر نفسه: ٤٤٠.
١٨. المصدر نفسه: ١١٠.
١٩. المصدر نفسه: ١١٥.
٢٠. المصدر نفسه: ٣٥٩.
٢١. المصدر نفسه: ٢٠٧. وفي الكتاب «فِعْلَاء... سِينَاء». بالكسر، ولعلّه خطأ طباعي، أو وهم في التحقيق.
٢٢. المصدر نفسه: ٣١١.
٢٣. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ١ / ٦١، شذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٣٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ٦٧.
٢٤. قال ابن منظور (ت ٧١١هـ): «لاق الدواة ليقا، وألقها إلاقه، وهي أغرب فلاقت لزق المداد بصوفها، وهي لائق لغة قليلة، ولقتها ليقًا أيضًا والاسم منه الليقة، وهي ليقة الدواة التّهذيب: الليقة ليقة الدواة، وهي ما اجتمع في وقتها من سوادها بمائها، وحكى ابن الأعرابي دواة ملوقة، أي: مليقة، إذا أصلحت مدادها». لسان العرب، مادة (لاق): ١٠ / ٣٣٤.
٢٥. يقصد: تقويم اللسان.
٢٦. صفة الصفات: ٨٤ - ٨٦.

٢٧. المصدر نفسه: ٨٦.
٢٨. المصدر نفسه: ٢١٨.
٢٩. المصدر نفسه: ٣٠٠ - ٣٠١.
٣٠. المصدر نفسه: ٣٥٠.
٣١. المصدر نفسه: ١٦٠.
٣٢. في الكتاب: «فَعِيل»، ولعلّه خطأ في الطباعة، أو وهم في التّحقيق. والصّواب: «فَيَعِل».
٣٣. سورة الروم؛ من الآية: ٢٧.
٣٤. صفوة الصفات: ١٦٢.
٣٥. المصدر نفسه: ٤٣٩.
٣٦. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٩٩، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٤٨٣، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ١ / ٦٥، وشدنا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٦٨ - ٦٨، والمهذّب في علم التصريف؛ هاشم طه شلاش: ٢٠٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٤٥، والصّرف الوافي؛ هادي نهر: ٦٧.
٣٧. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف؛ الأنباري، [المسألة ٢٨]: ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٧٦.
٣٨. المنهج الصّوتي للبنية العربيّة؛ عبد الصّبور شاهين: ٤٤، وينظر: المصدر نفسه: ١٠٧.
٣٩. ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٤٥ - ١٤٦، والصّرف الوافي؛ هادي نهر: ٦٧.
٤٠. صفوة الصفات: ٣٥٠.

٤١. المصدر نفسه: ٤٣٩.

٤٢. المصدر نفسه: ٤٤٠.

٤٣. المصدر نفسه: ١٦٠.

٤٤. المصدر نفسه: ٨٥ - ٨٦.

٤٥. المصدر نفسه: ٣٠٠ - ٣٠١.

٤٦. المصدر نفسه: ٣١١.

٤٧. ينظر: الصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٢٣، و٥٨ - ٦٥، والمهذَّب في علم التَّصريف؛ هاشم طه شلاش: ١٩٦، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٧١، و١٧٥، والمنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة؛ عبد الصبور شاهين: ١٠٧، ومناهج البحث في اللُّغة؛ تَمَّام حَسَّان: ٢١٦، ودور الكلمة في اللُّغة؛ ستفين أولمان: ١٣٨، وفصول في فقه اللُّغة العربيَّة؛ رمضان عبد التَّوَّاب: ٢٩١.

٤٨. ينظر: الصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٨٥.

٤٩. المزهري في علوم اللُّغة وأنواعها؛ السيوطي: ١ / ٢٧٧.

٥٠. ينظر: شرح ابن الناظم: ٣١٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤١٣، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣ / ١٩٤، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٠٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٤، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ٢ / ١١، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٧٤، والمهذَّب في علم التَّصريف؛ هاشم طه شلاش: ٢٢٩، والصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٨٥ - ٨٦، و٩٠، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٧٩ - ١٨٠، والنَّحو الوافي؛ عبَّاس حسن: ٣ / ١٧٣، والمنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة؛ عبد الصبور شاهين: ١١٤، ومعاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ٤٦.

٥١. صفة الصفات: ٢٧٢.
٥٢. المصدر نفسه: ٤٥٦.
٥٣. المصدر نفسه: ٤٥٧.
٥٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤٢١، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣ / ١٩٧، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١١١، وشرح الأشموني بحاشية الصَّبَّان: ٢ / ٤٤٨ - ٤٤٨، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ١٤، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٧٤، والمهذب في علم التصريف؛ هاشم طه شلاش: ٢٣٨، والصف الوافي؛ هادي نهر: ٩٤، وأبنية الصف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٨٥ - ١٨٦، ومعاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ١٠٥، والنحو الوافي؛ عباس حسن: ٣ / ١٨٥ - ١٨٩، والعربية الفصحى؛ هنري فليش: ٧٩.
٥٥. حاشية الصَّبَّان: ٢ / ٤٤٨، وينظر: معاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ١٠٧.
٥٦. صفة الصفات: ٤٥٧ - ٤٥٨.
٥٧. المصدر نفسه: ٤٥٤، و ٤٥٧.
٥٨. المصدر نفسه: ٤٥٥ - ٤٥٦.
٥٩. المصدر نفسه: ٤٥٧.
٦٠. المصدر نفسه: ٢٧٠.
٦١. المصدر نفسه: ٢٧٢.
٦٢. المصدر نفسه: ٤٦١.
٦٣. المصدر نفسه: ٤٦٣.
٦٤. المصدر نفسه: ٢٥٧.
٦٥. في النص الأصلي (لفظيها) وهو سهو من المحقق.

٦٦. المصدر نفسه: ٢٥٩.

٦٧. سورة الأحزاب؛ من الآية: ٤٣.

٦٨. صفوة الصفات: ٢٦٠.

٦٩. المصدر نفسه: ١١٩.

٧٠. ينظر: الخصائص؛ ابن جنبي: ٢ / ٢٠١، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥ /

٩٨، وشرح ابن الناظم: ٥٣٥، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ٤٩٢، وهمع

الموامع؛ السيوطي: ٣ / ٣٣٠، وحاشية الصَّبَّان: ٤ / ١٣٧، وشذا العرف؛

أحمد الحمالوي: ٨٦، ومعاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ١١٩.

٧١. شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٢٤.

٧٢. كذا في نص التصريح.

٧٣. شرح التصريح: ٢ / ٤٩٢

٧٤. صفوة الصفات: ٢٧٢.

٧٥. الفروق اللغوية؛ أبو هلال العسكري: ٨٦ - ٨٧.

٧٦. ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٧٢، والمنصف؛ ابن جنبي: ١ / ١٣٩، وأبنية

الصِّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٢٤.

٧٧. صفوة الصفات: ٢٧٠.

٧٨. المصدر نفسه: ٢٧٦.

٧٩. المصدر نفسه: ٤٣٩.

٨٠. المصدر نفسه: ٤٥٨ - ٤٥٩.

٨١. المصدر نفسه: ٣٥٠.

٨٢. سورة البقرة؛ من الآية: ٢٠.

٨٣. سورة الأحزاب؛ من الآية: ١٣.

٨٤. صفة الصفات: ٢٦٨.
٨٥. المصدر نفسه: ٧٤.
٨٦. المصدر نفسه: ٣٥٧ - ٣٥٨.
٨٧. المصدر نفسه: ٢٩٢ - ٢٩٣.
٨٨. المصدر نفسه: ٣١١.
٨٩. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢ / ٤٠٧، و ٤١٠، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥ / ٨٨، وشرح ابن الناظم: ٥٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٢١، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٦٣٦، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٢٩، وشرح التصريح؛ الأزهرري: ٢ / ٤٨٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ٣٢٩، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١٢٣ - ١٢٤، وحاشية الصبّان: ٤ / ١٣٣، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٨٥ - ٨٦، والعربية الفصحى؛ هنري فليش: ٦٩ - ٧١، والصرف الوافي؛ هادي نهر: ١٣٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية؛ عبد الصبور شاهين: ١٢٤.
٩٠. شرح التصريح: ٢ / ٤٨٧.
٩١. ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٣٤، وشرح التصريح: ٢ / ٤٨٧، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٨٥ - ٨٦.
٩٢. سورة يوسف؛ من الآية: ١٠٠.
٩٣. صفة الصفات: ١٦٥.
٩٤. المصدر نفسه: ٣٠٢ - ٣٠٣.
٩٥. المصدر نفسه: ٢٢٥.
٩٦. المصدر نفسه: ١١٣.
٩٧. ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٥ / ٢، و ٦، وشرح ابن الناظم: ٥٤٧،

وشرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ٢ / ٢٦٢، وشرح الرضي على الكافية:
 ٣ / ٣٦٥، و٣٦٩، و٣٧١، و٣٨٧، و٣٩٦، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان
 الأندلسي: ١ / ٤٠١، و٢ / ٥٦٦، و٥٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٥٢،
 وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ٥١١، و٥١٣، و٥١٩ - ٥٢٠، وهمع الهوامع؛
 السيوطي: ٣ / ٣٤٨، و٣٥١، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١٢٧،
 وحاشية الصَّبَّان: ٤ / ١٦٨، وشدَا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٩٧، و٩٩،
 و١٠١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ٢٠١، و٢٠٤،
 والعربية الفصحى؛ هنري فليش: ٦٣، و٦٥ - ٦٦، والمنهج الصوتي
 للبنية العربية؛ عبد الصبور شاهين: ١٢٦، و١٢٩، و١٣١، والمهذب في
 علم التصريف؛ هاشم طه شلاش: ١٦٤، و١٦٧، و١٧٢، والصرف الوافي؛
 هادي نهر: ١٥١ - ١٥٨، و١٦٧.

٩٨. شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٦٥.

٩٩. شرح المفصل: ٥ / ٢.

١٠٠. ينظر: المصدر نفسه: ٥ / ٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٧١، و٣٨٧.

١٠١. ينظر: شرح الرضي على الكافي: ٣ / ٣٦٥.

١٠٢. شرح المفصل: ٥ / ٦.

١٠٣. شرح ابن الناظم: ٥٤٧.

١٠٤. المصدر نفسه: ٥٤٧.

١٠٥. صفوة الصفات: ٢٢٥.

١٠٦. المصدر نفسه: ١٣٢.

١٠٧. المصدر نفسه: ٣٥٦.

١٠٨. المصدر نفسه: ٢٣٠ - ٢٣١.

- ١٠٩ . المصدر نفسه: ٨٤ .
- ١١٠ . المصدر نفسه: ١٤٨ .
- ١١١ . المصدر نفسه: ٢٠٤ .
- ١١٢ . المصدر نفسه: ٢٩٢ .
- ١١٣ . المصدر نفسه: ١١٩ .
- ١١٤ . المصدر نفسه: ١٠٩ .
- ١١٥ . المصدر نفسه: ١٩٣ - ١٩٤ .
- ١١٦ . المصدر نفسه: ٧٤ .
- ١١٧ . المصدر نفسه: ١٩٣ .
- ١١٨ . سورة سبأ؛ من الآية: ٢٨ .
- ١١٩ . صفوة الصفات: ١٩٥ .
- ١٢٠ . المصدر نفسه: ٣٢٥ - ٣٢٦ .
- ١٢١ . سورة لقمان، الآية: ٢٧ .
- ١٢٢ . صفوة الصفات: ١٣٤ - ١٣٥ .
- ١٢٣ . المصدر نفسه: ٢٠١ .
- ١٢٤ . شذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ١١٢، وينظر: الصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ١٧٦ .
- ١٢٥ . ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٣ / ٣٦، واللُّمع؛ ابن جنبي: ٣٣٠، والمقرب؛ ابن عصفور: ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية؛ ابن مالك: ٢ / ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ١ / ١٣١، ومجموعة الشافية: ١ / ٧٠، وشرح ابن الناظم: ٥٦٠ - ٥٦٤، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٧٧ - ٤٨٩، وشرح التَّصريح؛ الأزهرى: ٢ / ٥٥٩ - ٥٨٦، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ٣٧٧ - ٣٩٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١٣٠، والمهذَّب في

- علوم التصريف؛ هاشم طه شلاش: ٣٣٤ - ٣٣٩، وأبنية الصّرف في كتاب
سيبويه؛ خديجة الحديثي: ٢٣١، والنحو الوافي؛ عباس حسن: ٤ / ٥١٥.
١٢٦. صفوة الصفات: ٣٠٢ - ٣٠٣.
١٢٧. شرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ٤٨٨.
١٢٨. صفوة الصفات: ٤٦٢.
١٢٩. المصدر نفسه: ١٩١. وينظر: المصدر نفسه: ٢٩٢ - ٢٩٣.
١٣٠. المصدر نفسه: ٢٦٥.
١٣١. المصدر نفسه: ١٩٣ - ١٩٤.
١٣٢. المصدر نفسه: ٧٤.
١٣٣. المصدر نفسه: ٢٩٢ - ٢٩٣.
١٣٤. ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ١٢، والمقتضب؛ المبرّد: ١ / ١٤١، والأصول
في النحو؛ ابن السراج: ١ / ٣٦، وتوجيه اللمع؛ ابن الخباز: ٦٢، وشرح
التسهيل؛ ابن مالك: ١ / ١٣، وشرح ابن الناظم: ٥، وشرح الرضي على
الكافية: ١ / ٣١، ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٤٩٠،
وشرح ابن عقيل: ١ / ١٤، والمقاصد الشافية؛ الشاطبي: ١ / ٣١، وشرح
التصريح؛ الأزهري: ١ / ١٥، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٤٨، و٥٢،
والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١٦٧، وحاشية الصّبّان: ١ / ٥٤.
١٣٥. ينظر: المقتصد في شرح الايضاح؛ عبد القاهر الجرجاني: ١ / ٦٨ - ٦٩،
وشرح المفصل: ١ / ٢٠، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٤٣ -
٤٥، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١ / ١٦.
١٣٦. شرح المفصل: ١ / ٢٠.
١٣٧. شرح الكافية الشافية: ١ / ٥٦.

١٣٨. أوضح المسالك: ١ / ١٢ .
١٣٩. المصدر نفسه: ١ / ١٢ - ١٣ .
١٤٠. صفة الصفات: ١٤٤ .
١٤١. الخصائص: ١ / ٢٧ - ٢٨ .
١٤٢. ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٥، والأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ١٤٨، وتوجيه اللمع؛ ابن الخباز: ٢٩٦، و ٣٠١، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ١ / ١١٤، وشرح ابن الناظم: ٣٣، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٩٠٧، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١ / ٩٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢١٨، وحاشية الصبان: ١ / ١٧٩ .
١٤٣. ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٥، وشرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ٢ / ١٣٦، والأشبه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ٣٦ - ٣٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢١٩ .
١٤٤. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ١٤٩، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ٨٤، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٩١١، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢٢٣ .
١٤٥. شرح التصريح؛ الأزهري: ١ / ٩٧ .
١٤٦. شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠١ .
١٤٧. شرح التسهيل؛ ابن مالك: ١ / ١١٨. وينظر: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٧٧ .
١٤٨. همع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢٦٣، وينظر: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٩٤١ .
١٤٩. شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠٦. وينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٦ .

١٥٠. ينظر: الخصائص؛ ابن جني: ٢ / ١٩٣، ونتائج الفكر؛ السهيلي: ١٧٠،
 وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠١، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢٤٦.
 ١٥١. شرح المفصل: ٣ / ٨٤.
 ١٥٢. شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٣٨.
 ١٥٣. ينظر: النَّصّ والخطاب والإجراء؛ دي بوجراند: ١٧٢، و ٣٢٠، و ٣٣٢،
 ولسانيات النص؛ محمد خطابي: ١٦، ونحو النَّصّ؛ أحمد عفيفي: ١١٦،
 وأصول تحليل الخطاب؛ محمد الشاوش: ١ / ١٢٣، وعلم اللُّغة النَّصِّي؛
 صبحي إبراهيم الفقي: ١ / ١١٦، و ١٤٣، و ١٦١.
 ١٥٤. ينظر: العربية الفصحى؛ هنري فليش: ١٦٥، والتداولية؛ جورج يول:
 ٢٧ - ٣٦، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر؛ محمود أحمد نحلة:
 ١٥ - ٢٥، والتداولية؛ جواد ختام: ٧٥ - ٨٣.
 ١٥٥. صفوة الصفات: ٨٤.
 ١٥٦. المصدر نفسه: ٧٣.
 ١٥٧. المصدر نفسه: ٣٠٢.
 ١٥٨. المصدر نفسه: ٢٧٠.
 ١٥٩. المصدر نفسه: ١٢٤.
 ١٦٠. المصدر نفسه: ١١٦.
 ١٦١. المصدر نفسه: ٢٣٦.
 ١٦٢. شرح المفصل؛ ابن يعش: ٣ / ١٢٦، وينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ٥، وشرح
 التسهيل؛ ابن مالك: ١ / ٢٣٣، وشرح ابن الناظم: ٥١، وشرح الرضي
 على الكافية: ٢ / ٤٧١، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢ / ٩٧٤،
 وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٩٩، وأوضح المسالك؛ ابن

- هشام الأنصاري: ١ / ١٢٢، وشرح ابن عقيل: ١ / ١٣٠ - ١٣٤، وحاشية الصَّبَّان: ١ / ٢٢٧.
١٦٣. شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١ / ٢٢٧.
١٦٤. ينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢٨١.
١٦٥. شرح التصريح؛ الأزهري: ١ / ١٤٢.
١٦٦. صفة الصفات: ٤٢٧ - ٤٢٨.
١٦٧. المصدر نفسه: ٤٢٧ - ٤٢٨.
١٦٨. سورة البقرة؛ من الآية: ٢٣٣.
١٦٩. صفة الصفات: ١١٤.
١٧٠. ينظر: شرح ابن الناظم: ١٥٧، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٧٦، وشرح ابن عقيل: ١ / ٤٦٢، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١ / ٣٩٤ - ٣٩٥، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٥١.
١٧١. تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٤٣.
١٧٢. ينظر: الأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ٧١، و٧٢ - ٧٤، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٤٨.
١٧٣. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ١٥٨، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٧ / ٦٢، وشرح ابن الناظم: ١٤١، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٣٥، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٩، و١٥٧، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ١٧٠، وشرح ابن عقيل: ١ / ٤١٦، و٥٣٣، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١ / ٤٦٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٥٣٧، وحاشية الصَّبَّان: ٢ / ٢٦، ١٢٥.
١٧٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٩٤.

١٧٥. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ٢١٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي:
٢ / ٢٧٤،

١٧٦. شرح ابن الناظم: ١٤١.

١٧٧. أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٢٩.

١٧٨. صفوة الصفات: ١٩٣ - ١٩٤.

١٧٩. سورة الحج؛ من الآية: ٦٣.

١٨٠. سورة آل عمران؛ من الآية: ٢٣.

١٨١. سورة البقرة؛ من الآية: ١٢٨.

١٨٢. سورة النجم، الآية: ٣٥.

١٨٣. سورة محمد؛ من الآية: ٣٠.

١٨٤. سورة الفرقان؛ من الآية: ١٢.

١٨٥. صفوة الصفات: ١٩٤.

١٨٦. سورة الأعراف؛ من الآية: ٢٧.

١٨٧. سورة الزخرف؛ من الآية: ١٩.

١٨٨. سورة الأنبياء؛ من الآية: ٣٠.

١٨٩. سورة النحل؛ من الآية: ٩١.

١٩٠. سورة الرعد؛ من الآية: ١٦.

١٩١. سورة الإسراء؛ من الآية: ٣٩.

١٩٢. سورة الأنعام؛ من الآية: ١.

١٩٣. صفوة الصفات: ١٥٧ - ١٥٩.

١٩٤. المصدر نفسه: ٣٥٠.

١٩٥. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ١٥٨ - ١٥٩، وشرح المفصل؛ ابن

- يعيش: ١ / ١١٠، وشرح ابن الناظم: ١٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٩٥، ٢٩٨، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢ / ١٨١، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٥٧، وشرح التصريح؛ الأزهرى: ١ / ٤٩٠، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٩٤، وحاشية الصبان: ٢ / ١٥٩ - ١٦٠.
١٩٦. ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ١١٠.
١٩٧. ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٥٥٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٩٤.
١٩٨. صفوة الصفات: ٣٥٦.
١٩٩. المصدر نفسه: ٣٦١. كذا في النص.
٢٠٠. شرح المفصل: ١ / ١١٩ - ١٢٠.
٢٠١. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ١٦٣، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢ / ٥٥، ٥٩، وتوجيه اللمع؛ ابن الخباز: ٢٠٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٧، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٣٤، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢ / ٢٥٧، ٢٦٠، وشرح ابن عقيل: ١ / ٦٢٥، وشرح بالتصريح؛ الأزهرى: ١ / ٥٦٩، ٥٧٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٢٩٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ٨٣، وحاشية الصبان: ٢ / ٢٥٠.
٢٠٢. الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ١٦٣.
٢٠٣. همع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٢٩٩.
٢٠٤. صفوة الصفات: ٤٣٧.
٢٠٥. ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٢٩١، ٢ / ١٩٦، والأصول في النحو؛ ابن السراج: ١ / ٣٢٩، ٣٣٨، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ١ / ١٢٧، ٢ / ١٦، ١١٨، ٨ / ١١٨، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣ / ٢٤٢، ٢٥٧، وشرح ابن

الناظم: ٤٠١، و٤٠٦، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٤٤، و٣٨٣، وشرح
 قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٠٢، وأوضح المسالك؛ ابن هشام
 الأنصاري: ٤ / ٥، و٣٠، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٥٥، و٢٥٨، و٢٦٥،
 وشرح التصريح؛ الأزهرى: ٢ / ٢٠٥، و٢٠٨، و٢٢٣، وهمع الهوامع؛
 السيوطي: ٢ / ٢٣، و٣٤، و٦٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١٠٣،
 و١٦٣، وحاشية الصَّبَّان: ٣ / ١٩٧، و٢١٦.

٢٠٦. ينظر: حاشية الصَّبَّان: ٣ / ١٩٧.

٢٠٧. ينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٣٢.

٢٠٨. ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٤.

٢٠٩. شرح التصريح؛ الأزهرى: ٢ / ٢٠٨.

٢١٠. ينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٦٣ - ٦٤.

٢١١. صفة الصفات: ٧٣ - ٧٤.

٢١٢. ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٢ / ١١٧، و٧ / ٨، وشرح ابن الناظم:

٢٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٠٢، و٤ / ٢٦١، وأوضح المسالك؛

ابن هشام الأنصاري: ٣ / ٥، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٣، و٤٥، وشرح

التصريح؛ الأزهرى: ١ / ٦٣٠، ٦٣٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٤١٣ -

٤١٤، وحاشية الصَّبَّان: ٢ / ٣٠٢.

٢١٣. صفة الصفات: ٨٨.

٢١٤. سورة الأنفال، الآية: ٦٨.

٢١٥. صفة الصفات: ٨٩.

٢١٦. سورة الأعراف؛ من الآية: ١٣٧.

٢١٧. صفة الصفات: ٢٢٥.

٢١٨. ينظر: اللُّمع؛ ابن جنبي: ٢٨٦، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٩ / ٩٠،
وتوجيه اللُّمع؛ ابن الحَبَّاز: ٤٧٤، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣ / ٦٣،
و٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٩٩، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان
الأندلسي: ٤ / ١٧٦٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ٨٦، وهمع
الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٤٧٧.

٢١٩. اللُّمع؛ ابن جنبي: ٢٨٦.

٢٢٠. ينظر: شرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٩ / ١٠١، والجنى الداني؛ المرادي: ١٥٤.

٢٢١. شرح جمل الزجاجي: ١ / ٥٢٠.

٢٢٢. صفة الصفات: ٢٣٤.

٢٢٣. المصدر نفسه: ٢٧٠.

٢٢٤. المصدر نفسه: ٣٦٢.

٢٢٥. المصدر نفسه: ٣٦٣.

٢٢٦. ينظر: الأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ٢ / ٥، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش:

٢ / ١١٨، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣ / ٨٧، و١١٠، وشرح ابن الناظم:

٢٧٢، و٢٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٠٢، وارتشاف الضرب؛ أبو

حيان الأندلسي: ٤ / ١٧٩٩، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣ /

٧٥، و١٠٠، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٣، و٤٥، وشرح التصريح؛ الأزهري:

١ / ٦٧٣، و٦٧٧، و٦٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٥٠٠، و٥١٦،

وحاشية الصَّبَّان: ٢ / ٣٥٦، و٣٦٢.

٢٢٧. شرح التسهيل: ٣ / ٩١.

٢٢٨. صفة الصفات: ١٨٠.

٢٢٩. سورة الأنبياء؛ من الآية: ٧٣.

٢٣٠. صفوة الصفات: ٢٦٧. وينظر: المصدر نفسه: ١٢٣، و٢٣٦.
 ٢٣١. ينظر: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣ / ١١٠، وشرح ابن الناظم: ٢٧٧،
 وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤ / ١٨١٩، وأوضح المسالك؛ ابن
 هشام الأنصاري: ٣ / ١٠٠، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤٥، وشرح التصريح؛
 الأزهرى: ١ / ٦٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٥١٦، وحاشية الصَّبَّان:
 ٢ / ٣٦٢.

٢٣٢. سورة النمل؛ من الآية: ٨٧.

٢٣٣. صفوة الصفات: ٤٦١ - ٤٦٢.

٢٣٤. ينظر: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤ / ١٨١٨ - ١٨١٩، وشرح
 التصريح؛ الأزهرى: ١ / ٦٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٥١٦.

٢٣٥. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٨٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٩٠،
 شرح التصريح؛ الأزهرى: ٢ / ١٠٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ١٤١،
 وحاشية الصبان: ٣ / ٨٣.

٢٣٦. ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ٣٨.

٢٣٧. شرح ابن الناظم: ٣٥٠.

٢٣٨. ينظر: شرح التصريح؛ الأزهرى: ٢ / ١٠٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ١٤٥.

٢٣٩. ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٥١، وشرح التصريح؛ الأزهرى: ٢ / ١١٠، وهمع
 الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ١٤٥.

٢٤٠. صفوة الصفات: ٢٢٥.

٢٤١. ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٤٣٧ - ٤٣٩، والأصول في النحو؛ ابن السراج:

٢ / ٢٣، و٥٥، وشرح المفصل؛ ابن يعيش: ٣ / ٧٤، و٨ / ٨٨، وشرح ابن

الناظم: ٣٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٣١، و٤ / ٣٨١، وارتشاف

٢٢٤ / ٢ / ٢٢٤، الصّرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤ / ١٩٧٥، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٢٤،
 و٢٢٦، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ١٥٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي:
 ٢ / ٩٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ١٨٥، وحاشية الصّبّان: ٣ / ١٣١.
 ٢٤٢. شرح اللّمع: ٢٨٣.

٢٤٣. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٣٨١، والجنى الداني؛ المرادي: ١٥٨،
 ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٤٦٣، وشرح التصريح؛
 الأزهري: ٢ / ١٥٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ١٨٦.

٢٤٤. ينظر: أصول تحليل الخطاب؛ محمد الشاوش: ١ / ٤٠١، وما بعدها،
 ولسانيات النص؛ محمد خطابي: ١٠٠، وما بعدها. ونحو النص؛ أحمد
 عفيفي: ١٢٩.

٢٤٥. صفوة الصفات: ٢١١.

٢٤٦. المصدر نفسه: ٢٣٤.

٢٤٧. المصدر نفسه: ٢٤٢.

٢٤٨. المصدر نفسه: ٢٢١.

٢٤٩. شرح ابن عقيل: ١ / ٥٩٦.

٢٥٠. المصدر نفسه: ٣٦٢ - ٣٦٣.

٢٥١. أورد الأستاذ المحقق علمين لهذه اللقب «الطبرسي»، أحدهما: الخبيصي
 شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد النحوي (ت ٧٣١هـ)،
 وله الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب. والآخر: الراعي شمس الدين
 محمد بن محمد المالكي النحوي (ت ٨٥٣هـ) وله تصانيف عديدة في
 النحو. ينظر: هامش صفوة الصفات: ٤٥٢.

٢٥٢. صفوة الصفات: ٤٥٢.

٢٥٣. المصدر نفسه: ٤٥٣.

٢٥٤. المصدر نفسه: ٤٥٣.

٢٥٥. ينظر: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣ / ٢٣٢، وشرح الرضي على الكافية:

٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤ / ٢٠١٣،

وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢ / ١٨٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣ / ٢٢١.

٢٥٦. صفوة الصفات: ١١٢.

٢٥٧. أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٣٠.

٢٥٨. ينظر: شرح ابن الناظم: ٨، ورفض المباني؛ المالقي: ٩٩، والجنى الداني؛

المرادي: ٢٥، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٢٥ - ٢٦.

٢٥٩. ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨ / ٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤ /

٢٥٩، والجنى الداني؛ المرادي: ٢٠، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري:

١ / ٣١، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٢٥

٢٦٠. ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢، وشرح ابن عقيل: ١ / ١٥، وشرح التصريح؛

الأزهري: ١ / ٤٥، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١ / ٧٠.

٢٦١. ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٦ / ١٥، و ٤٠، وشرح قطر الندى: ٥٧،

و ٦١، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١١٢.

٢٦٢. كتاب سيبويه: ٣ / ٥.

٢٦٣. صفوة الصفات: ٤٤١.

٢٦٤. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢ / ١٤٧، وشرح التسهيل؛ ابن

مالك: ٣ / ٣٢٩، وشرح ابن الناظم: ٤٧٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤ /

٣٠، ورفض المباني؛ المالقي: ١٩٣، والجنى الداني؛ المرادي: ٢١٦، ومغني

اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٤١، وشرح قطر الندى: ٥٧، وشرح ابن

- عقيل: ٢ / ٣٤١، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١١٢، وهمع الهوامع؛
السيوطي: ٢ / ٥٣٨، و ٥٤٥.
٢٦٥. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢ / ١٥٦، وشرح المفصل؛ ابن يعيش:
٢ / ١٠٩، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣ / ٣٦٤، وشرح ابن الناظم:
٤٩١، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٨١، ووصف المباني؛ المالقي: ٣٥٠،
وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤ / ١٨٥٥، و ١٨٩٣، والجنى
الداني؛ المرادي: ٢٦٦، ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٣٦٥،
وشرح قطر الندى: ٦١، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٣٦٤، وشرح التصريح؛
الأزهري: ٢ / ٣٩٣، و ٣٩٦، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢ / ٣٥٩، والأشباه
والنظائر؛ السيوطي: ٢ / ١١٤،
٢٦٦. صفوة الصفات: ٤٣٧.
٢٦٧. المصدر نفسه: ٤٢٨.
٢٦٨. سورة الحجرات؛ من الآية: ٢.
٢٦٩. سورة يوسف؛ من الآية: ٨٥.
٢٧٠. سورة الأعراف؛ من الآية: ١٢.
٢٧١. سورة طه؛ من الآية: ٧٥.
٢٧٢. صفوة الصفات: ١٢٧ - ١٢٨.
٢٧٣. المصدر نفسه: ٤٦٣ - ٤٦٤.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.
٢. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ٢٠٠٣م.
٣. ارتشاف الصّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (محمّد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّواب، ١د، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، مصر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٤. الأشباه والنظائر في النّحو، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس «نحو النّص»، محمد الشاوش، ط ١، جامعة منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، تونس، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٦. الأصول في النّحو، أبو بكر بن السّراج (محمّد بن سهل النّحويّ البغداديّ، ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو بركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي، ت ٥٧٧هـ)، ومعه: كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٩. التداوليّة «PRAGMATICS»، جورج يول، ترجمة: قصي العتاي، ط ١، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٠. التداولية، أصولها وتجاهاتها، جواد ختام، ط ١، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

١١. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، ت ٧٤٥هـ): تح: د. عبد الزراق المهيري، ط ١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٢. توجيه اللّمع، شرح كتاب اللّمع لأبي الفتح بن جني، ابن الخباز (أحمد بن الحسين، ت ٦٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط ٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، المراديّ (الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٤. حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، الصّبّان (أبو العرفان محمد بن عليّ، ت ١٢٠٦هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط ١، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٥. الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد عليّ النّجار، قدم له: د. عبد الحكيم راضي، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٦. دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلّق عليه: د. كمال بشر، ط ١٢، دار غريب، القاهرة. (د. ت).

١٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقيّ (أحمد بن عبد نور، ت ٧٠٢هـ)، تح: أ. د. أحمد محمد الخراط، ط ٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٨. شذا العرف في فن الصرف، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت لبنان، (د. ت).

١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمدانيّ، ت ٧٦٩هـ)، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤، المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٠. شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك، ابن النّاطم (أبو عبد الله بدر الدين

- مُحمَّد ابن الإمام جمال الدين مُحمَّد بن مالك، ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيود السُّود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢١. شرح التَّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك النَّحويّ (جمال الدين مُحمَّد بن عبد الله الطائبيّ الأندلسيّ، ت ٦٧٢هـ)، تح: مُحمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٢. شرح التَّصريح على التَّوضيح، أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، الأزهريّ (خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السُّود، ط ٢، دار الكُتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٣. شرح جمل الزَّجاجيّ (الشَّرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيليّ (أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن مُحمَّد، ٥٩٧ - ٦٦٩هـ)، تح: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٤. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلاميَّة، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢٥. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترآبادي (محمد بن الحسن النَّحويّ، ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهد، للعالم الجليل: عبد القادر البغداديّ، صاحب خزنة الأدب، (ت ١٠٩٣هـ)، حقَّقهما، وضبط غرببهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزُّرفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، ت ٧٦١هـ)، ومعه: كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروز آبادي، قم، ١٣٨٢هـ.

٢٧. شرح الكافية الشافية، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، ت ٦٧٢هـ)، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٨. شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ابن يعيش (الشيخ موفق الدين بن علي، ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

٢٩. الصّرف الوافي دراسة وصفية تطبيقية في الصرف، وبعض المسائل الصوتية، د. هادي نهر، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، ساعدت الجامعة المستنصرية، مطبعة الموصل، بغداد، ١٩٨٩م.

٣٠. صفوة الصفات في شرح دعاء السمات، الشيخ الكفعمي، (إبراهيم بن علي بن الحسن، ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: السيد حسين هادي الموسوي، العتبة الحسينية المقدمة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء، العراق، ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٣١. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، دار الشروق، بيروت لبنان، ١٩٨٦م.

٣٢. علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكيّة، د. صبحي إبراهيم الفقي، ط ١، دار قباء، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري) (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلّق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر. (د. ت).

٣٤. فصول في فقه اللغة العربية، د. رمضان عبد التّوّاب، ط ٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٥. كتاب سيبويه، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٦. لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقيّ المصريّ، ت ٧١١هـ)، ط ١، دار صادر، بيروت. (د. ت).

٣٧. لسانيات النّصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط ٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت لبنان، ٢٠٠٦م.

٣٨. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

٣٩. اللّمع في العربية، ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، ط ١، مطبعة العائليّ، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٠. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ، تحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها للجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة، علم الكتب، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤١. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر، ت ٩١١هـ)، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى،
علي حمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٤٢. معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، جامعة الكويت، كلية الآداب،
الكويت، ط ١٤٠٨هـ - ١٩٨١م.

٤٣. مغني اللبيب عن كُتُب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (جمال الدين بن
يوسف، ت ٧٦١هـ)، حَقَّقَه وعلق عليه، د. مازن المبارك، محمد علي حمد
لله، مراجعة: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، تهران،
ط ١٣٧٨هـ..

٤٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (الإمام أبو إسحاق
إبراهيم بن موسى، ت ٧٩٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،
ومن أساتذة آخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، معهد البحوث
العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٥. المقتصد في شرح الايضاح، لأبي علي النَّحْوِيِّ (ت ٣٧٧هـ)، عبد القاهر
الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن، ت ٤٧٤هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان،
وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشد للنشر، ١٩٨٢م.

٤٦. المقتضب، المبرد (أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، تح: مُحَمَّد عبد
الخالق عضيمة، دار الكتب المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،
لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٧. المقرب، ابن عصفور (علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ)، تح: د. أحمد عبد الستار
الجواري، و: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

٤٨. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء،

المغرب، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

٤٩. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط ١، إدارة وزارة المعارف العمومية إحياء التراث القديم إدارة الثقافة العامة، مصر، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٠. المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديد في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥١. المهذّب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ط ١، منشورات العطار، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٥٢. نتائج الفكر في النحو، السّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت ٥٨١هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٣. نحو النّصّ، اتّجاه جديد في الدّرس النّحويّ، د. أحمد عفيفي، ط ١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.

٥٤. النّحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة، الأستاذ: عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت لبنان، ط ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٥. النّصّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: أ. د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر.